المقتطف

(أخبـــار ـ تقـاريـر ـ مقـالات)

الأحد ـ ٢٠١٨/١٢/٩م

الأخبار والتقارير

شؤون فلسطينية:

عباس يهدد بحل المجلس التشريعي الذي تسيطر حماس على أغلبية مقاعده	وكالة رويترز	٣
الفلسطينيون يدعمون سعي فرنسا إلى تشكيل مجموعة دعم دولية للسلام	الشرق الأوسط	٤
الأمم المتحدة تتبنى ٨ قرارات لمصلحة فلسطين	الحياة اللندنية	٦
للشهر الثاني.. الجيش الإسرائيلي يفشل بالوصول للمطارد نعالوة	عربي ٢١	٦

شؤون عربية:

نعيم قاسم: كل أرجاء الكيان الصهيوني في مرمى صواريخ حزب الله وهذا ما قاله عن غزة	وكالة سما	٨
السعودية تستضيف قمة مجلس التعاون الخليجي وسط توترات مع قطر وأزمة خاشقجي	القدس العربي	٨
محادثات السلام اليمنية تفضي إلى تشكيل ٣ فرق عمل حول الأسرى وتعز والبنك المركزي	الأنباء الكويتية	١٠

شؤون إسرائيلية:

محور أميركي إسرائيلي جديد ضد روسيا وتركيا بالشرق الأوسط	عرب ٤٨	١٠
اليونيفيل: إسرائيل أبلغتنا بوجود نفق آخر على الحدود اللبنانية	الأناضول التركية	١١
نتنياهو يعمل لجعل العلاقات علنية مع السعودية قبل الانتخابات الإسرائيلية القادمة	وكالة معا	١٢
"هآرتس": منظمات إنجيلية جمعت ملايين الدولارات لتمويل مشاريع استيطانية بالضفة الغربية	أمد للإعلام	١٢

شؤون دولية:

روحاني يحذر الغرب: العقوبات ستطلق «طوفانا» من المخدرات واللاجئين والإرهاب	وكالات أنباء	١٤
محامي نيكسون: لم يبق أمام الكونغرس سوى عزل ترامب	واشنطن بوست	١٥
باريس: صدامات واعتقالات خلال احتجاجات تطالب بتنحي ماكرون	فرانس برس	١٥

المقالات والدراسات

إنهاء أزمة غزة الدائمة: نهج أمريكي جديد	مجموعة خبراء	١٨
فلسطين في وجه العاصفة التصفوية	عبد الحميد الهمشري	٢٥
ذكرى انتفاضة الحجارة	علي جرادات	٢٧
في ذكرى الانتفاضة... حصاد التاريخ..!	أكرم عطا الله	٢٩
كيفَ يُستهدَف الفلسطينيون في القدس بحملة تطهير عرقي؟	جوناثان كوك	٣٢
التطورات في الشمال تعيد طرح الأسئلة المهمة	عوض عبد الفتاح	٣٥
قادة أهل السنة يستقدمون الوليّ الفقيه	عبد الستار قاسم	٣٨
عبادة الأصنام عند متصهينة السودان	عبد الوهاب الأفندي	٤٢
السبيل الوحيد لإنهاء الحرب في اليمن	جيفري فيلتمان	٤٥
الاتفاق النووي وبرنامج إيران الصاروخي في الميزان الأوروبي	صابر كل عنبري	٥٠

عباس يهدد بحل المجلس التشريعي الذي تسيطر حماس على أغلبية مقاعده

وكالة رويترز . ٢٠١٨/١٢/٩

قال الرئيس الفلسطيني محمود عباس، اليوم السبت، إنه سيحل المجلس التشريعي الفلسطيني الذي فازت فيه حركة حماس بأغلبية في انتخابات عام ٢٠٠٦.

وأضاف عباس "نحن بالطريقة القانونية سنحل المجلس التشريعي وهذا سيأتي قريبا وهذا الكلام أول مرة بحكيه قدامكم (أمامكم)".

وكان عباس يتحدث في مقر الرئاسة أمام المشاركين في مؤتمر تنظمه وزارة الاقتصاد الوطني حول الحوكمة ومكافحة الفساد.

وأعلنت حماس في أكثر من مناسبة رفضها حل المجلس التشريعي مشيرة إلى أن عباس لا يملك صلاحية حل المجلس.

وينص القانون الأساسي الفلسطيني على إجراء الانتخابات البرلمانية كل أربع سنوات إلا أن آخر انتخابات برلمانية جرت عند الفلسطينيين كانت في عام ٢٠٠٦.

وتعطلت اجتماعات هذا المجلس بعد سيطرة حماس على قطاع غزة في عام ٢٠٠٧ وأحيلت صلاحياته إلى الرئيس محمود عباس بحسب القانون الأساسي الفلسطيني الذي يعتبر الدستور عند الفلسطينيين.

واستعرض عباس أمام المشاركين في المؤتمر عددا من الاتفاقات التي تم التوقيع عليها مع حركة حماس لإنهاء الانقسام المستمر منذ ما يزيد عن عشر سنوات والتي كان آخرها الاتفاق الذي وقع برعاية مصرية في عام ٢٠١٧ إلا أنه لم ينفذ حتى الآن ويتبادل الطرفان في الضفة الغربية وقطاع غزة مسؤليه عدم تنفيذه.

وكرر عباس مواقفه السابقة وهي إما أن تسلم حماس الحكومة برئاسة رامي الحمد الله كافة الصلاحيات لإدارة قطاع غزة أو أن تتسلمها وتتحمل كافة مصاريفها.

وتحدث عباس في كلمته حول عدد من القضايا المتعلقة بعلاقة الفلسطينيين بالإدارة الأمريكية الحالية والتي طالبها بالتراجع عما اتخذته من إجراءات شملت إغلاق مكتب منظمة التحرير في واشنطن ونقل السفارة الأمريكية من تل ابيت إلى القدس ووقف المساعدات الأمريكية للأونروا وكذلك وقف المساعدات المالية للفلسطينيين.

وفيما يتعلق بإسرائيل، قال عباس إنه طلب منها تعديل أو إلغاء اتفاق باريس الاقتصادي الذي يحدد العلاقة الاقتصادية بين الفلسطينيين وإسرائيل. ويرى الفلسطينيون أنه وضع ليكون اتفاقا مرحليا وليس دائما.

وأضاف أنه كان ينتظر ردا من إسرائيل قبل أيام من استقالة وزير الدفاع الإسرائيلي افيغدور ليبرمان لأن الطلب كان من خلاله.

الفلسطينيون يدعمون سعي فرنسا إلى تشكيل مجموعة دعم دولية للسلام
ينتظرون تدخلاً فرنسياً لدى إسرائيل من أجل تعديل بروتوكول باريس الاقتصادي

الشرق الأوسط ـ ٢٠١٨/١٢/٩

رحب الفلسطينيون بسعي فرنسا إلى تشكيل مجموعة دعم دولية بهدف إحياء عملية السلام المتوقفة بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وطالبوها بعقد مؤتمر دولي للسلام واعترافاً بالدولة الفلسطينية.

وقال رئيس الحكومة الفلسطينية رامي الحمد الله في مؤتمر صحافي جمعه مع نظيره الفرنسي إدوارد فيليب في باريس أمس: «نود أن نشيد بالجهود الفرنسية الدؤوبة، بقيادة الرئيس (إيمانويل) ماكرون، لدعم عملية السلام في الشرق الأوسط وتحقيق حل الدولتين على أساس قرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي. ونجدد الدعم الفلسطيني الكامل باسم القيادة والحكومة الفلسطينية لأي مشاركة فرنسية من أجل إنشاء مجموعة دعم دولية بمشاركة الشركاء الأوروبيين والشركاء الدوليين الآخرين، لإحياء عملية السلام المتوقفة منذ فترة طويلة. وكما نؤكد على الدعوة لاتخاذ إجراءات دولية فورية وملموسة لإنقاذ عملية السلام، ولتحقيق حل الدولتين، ولإنهاء الاحتلال العسكري الإسرائيلي لأرضنا الفلسطينية».

وطالب الحمد الله فرنسا بدعم مبادرة الرئيس محمود عباس للسلام والتي تدعو إلى عقد مؤتمر دولي للسلام يستند إلى القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وبمشاركة دولية واسعة، بما في ذلك الطرفين المعنيين. وأصحاب المصلحة الإقليميين والدوليين، وفي مقدمتهم الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن الدولي واللجنة الرباعية الدولية.

وأعاد الحمد الله المطالبة باعتراف فرنسي بالدولة الفلسطينية المستقلة على حدود ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية. وقال إن «هذا الاعتراف سيساعد في إنقاذ حل الدولتين، ويمنح الأمل والتفاؤل لشعبنا الفلسطيني، وندعو فرنسا في هذا المقام إلى الاعتراف بدولة فلسطين للحفاظ على حل الدولتين».

وجاءت تصريحات الحمد الله على خلفية تصريحات لوزير الخارجية الفرنسي جان إيف لو دريان، أعلن فيها العمل على تشكيل مجموعة دعم دولية لإحياء عملية السلام، مؤكدا أن هذه المبادرة آخذه بالتقدم.

وشكر الحمد الله فرنسا على مساعيها لدفع المبادرة، التي يفترض أن تؤدي إلى عقد اجتماع في باريس لمجموعة من الدول معنية بدفع العملية السياسية. ولم يتضح فوراً المقصود من تشكيل لجنة دعم دولية، لكن مصادر فلسطينية مطلعة قالت لـ«الشرق الأوسط» بأن الحديث لا يدور عن مؤتمر دولي للسلام بعد. أضافت المصادر أن «الرئيس الفرنسي غير متشجع لذلك وهو يفضل انتظار طرح الخطة الأميركية وما ستؤول إليه». وتابعت: «يدور الحديث عن مجموعات ضاغطة ومساعدة في هذا الوقت، لكن نحن نتطلع إلى أن يكون هاذ التحرك بداية لإقناع فرنسا بعقد مؤتمر دولي للسلام».

وكان الرئيس الفلسطيني محمود عباس حاول إقناع ماكرون بلعب دور بديل للولايات المتحدة عبر عقد مؤتمر دولي للسلام ينتج عنه آلية دولية متعددة لرعاية المفاوضات. ولم تلق خطة عباس في حينه تجاوبا في الدول الكبيرة خشية من تصادم مع الولايات المتحدة.

وكانت فرنسا استضافت بداية العام الماضي مؤتمرا دوليا عقد بغياب الفلسطينيين والإسرائيليين، بمبادرة الرئيس الفرنسي السابق فرنسوا أولاند ودعا «طرفي النزاع إلى الامتناع عن اتخاذ خطوات أحادية الجانب تحكم مسبقا على نتائج المفاوضات حول قضايا الوضع النهائي». وتأمل السلطة بأن تعيد باريس الكرة مرة ثانية، وتعول كثيرا على ثقل فرنسا وتأثيرها في الاتحاد الأوروبي. وفي هذا السياق، طلب الفلسطينيون من فرنسا المساعدة في تعديل اتفاق باريس الاقتصادي الذي حكم العلاقة الاقتصادية بين السلطة وإسرائيل.

وأعلن وزير الخارجية ورياض المالكي، أن فرنسا وافقت من حيث المبدأ على التعاون في فتح بروتوكول باريس الاقتصادي، وتحديد الآليات المناسبة في كيفية المراجعة المطلوبة لهذا البروتوكول، بعد كل هذه السنوات من التعامل الذي كان يضر بالمصالح الاقتصادية الفلسطينية.

وأوضح المالكي: «رئيس الوزراء رامي الحمد الله، كلفني ووزيرة الاقتصاد عبير عودة بمتابعة هذه المسؤولية المباشرة مع الفرنسيين، ونحن بانتظار الإشارة من الجانب الفرنسي للتعاون معهم في فتح هذا البروتوكول وعمل المراجعة المطلوبة، وهذا يستدعي من باريس التواصل مع الجانب الإسرائيلي لمعرفة طبيعة ردود فعله وهل لديه الجاهزية للتعامل بإيجابية مع هذا الملف».

وحاولت السلطة مرارا تعديل هذه الاتفاقية الملحقة باتفاقية غزة – أريحا، الموقعة بين إسرائيل وممثلين عن منظمة التحرير الفلسطينية. عام ١٩٩٤. لكن إسرائيل رفضت. وكان اتفاق باريس تحوّل جزءاً من اتفاقية أوسلو ٢ (اتفاق المرحلة الانتقالية للضفة الغربية وقطاع غزة) الذي وقع في ٢٤ و٢٨ سبتمبر (أيلول) ١٩٩٥. وتنص الاتفاقية فيما تنص، على أن تجمع إسرائيل الضرائب والرسوم الجمركية المستحقة للسلطة الفلسطينية ثم تحولها إلى السلطة.

وتريد السلطة إدخال تعديلات كثيرة على الاتفاق من بينها ما يتعلق بالغلاف الجمركي وتحديد كوتة للسلع المسموح باستيرادها من الخارج، وإنشاء منطقة جمارك فلسطينية حرة، ونقل البترول عبر خطوط مباشرة وليس عبر السيارات، والسماح بتصدير بضائع فلسطينية إلى السوق الإسرائيلية.

وقال الحمد الله: «إننا نقدر عاليا موقف الحكومة الفرنسية في مناحي متعددة». وأضاف {أدعو الحكومة الفرنسية والاتحاد الأوروبي لكي يطالبوا الحكومة الإسرائيلية برفع الحصار عن قطاع غزة والمفروض منذ ١٢ عاماً، إن رفع هذا الحصار مهم من أجل تسهيل حركة ووصول البضائع والمواطنين بين الضفة الغربية وغزة}، والسماح لمواطني قطاع غزة بالسفر بحرية دون أي عوائق».

الأمم المتحدة تتبنى ٨ قرارات لمصلحة فلسطين

الحياة - ٢٠١٨/١٢/٩

تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة بأغلبية ساحقة ٨ قرارات لمصلحة فلسطين، وذلك بعد أقل من ٢٤ ساعة على إفشال القرار الأميركي الداعي إلى إدانة أنشطة «حركة حماس» الفلسطينية.

والقرارات التي اعتمدتها الجمعية العامة لمصلحة فلسطين، جاءت تحت عناوين الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية، والمستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية، والجولان السوري المحتل، إضافة إلى تطبيق اتفاق جنيف المتعلق بحماية المدنيين وقت الحرب المؤرخة في ١٢ آب (أغسطس) ١٩٤٩ على الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية والأراضي العربية المحتلة الأخرى.

وتطال القرارات الجديدة أعمال اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة، وممتلكات اللاجئين الفلسطينيين والإيرادات الآتية منها، وعمليات وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأوسط، ومهجري ١٩٦٧، وتقديم المساعدة إلى اللاجئين الفلسطينيين.

وسبق تبني هذه القرارات تصويت الجمعية العامة بـ١٥٦ صوتاً لمصلحة مشروع قرار إرلندي يؤكد على حل الدولتين وإنهاء الاحتلال.

للشهر الثاني.. الجيش الإسرائيلي يفشل بالوصول للمطارد نعالوة

عربي ٢١ - ٢٠١٨/١٢/٩

للشهر الثاني على التوالي، ما يزال الجيش الإسرائيلي في مهمة البحث عن منفذ عملية (بركان الغضب) أشرف نعالوة، التي قتل فيها اثنين من المستوطنين وأصيب آخر في منطقة سلفيت شمال الضفة الغربية.

وتمكن نعالوة، الذي يعود مسقط رأسه إلى قرية شويكة قضاء طولكرم، من التخفي طيلة هذه المدة، رغم أن تقديرات الجيش رجحت أن اعتقاله هي مسألة وقت لا أكثر قد تكون لساعات أو أيام، في حين أبدت إسرائيل قلقها من أن ينفذ نعالوة عمليات أخرى، خاصة أن سلاح العملية التي قام بتنفيذها من نوع "رشاش كارلو" ما يزال بحوزته.

عمليات بحث واسعة

وأشارت صحيفة معاريف العبرية إلى أن أجهزة الأمن تواصل مطاردة نعالوة بشكل مكثف، من خلال مجموعة من الخطط تركزت في أول أسبوعين على التمشيط الميداني للمنطقة والمباني والكهوف والقنوات والمخابئ، وعندما لم يسفر ذلك عن نتيجة، تحولت الجهود إلى المستوى الاستخباري.

مصطفى أحد سكان قرية شويكة، قال لـ"عربي٢١" إن "الجيش الإسرائيلي مدعوما بالكلاب البوليسية لتقصي الأثر تتمركز في القرية منذ شهرين، تقوم بمراقبة حركة الدخول والخروج من القرية، والتحقيق مع السكان بشكل يومي، بالإضافة لعمليات تفتيش المنازل بشكل مستمر، كما تقوم بمراقبة الصيدليات والمحال التجارية في محاولة؛ لمعرفة أي معلومة تتعلق بالمطارد أشرف نعالوة".

من جهته، أشار الخبير في الشؤون العسكرية لموقع "ويللا" العبري، أمير بوخبوط، أن المطارد نعالوة بات يشكل لغزا أمنيا خطيرا بالنسبة لإسرائيل التي تحاول بكل أجهزتها الأمنية أن تعثر عليه، كما نوه إلى أن المؤسسة الأمنية في إسرائيل تصر على أن نعالوة تصرف بمفرده في هذه العملية، واتخذ قراره بشكل مستقل دون دعمه ببنية تحتية من قبل الفصائل الفلسطينية.

من جانبه، أشار أستاذ العلوم الأمنية، خضر عباس، إلى أن "القلق الإسرائيلي من أن يتحول نشاط العمليات في الضفة الغربية من عمليات فردية إلى نشاط عسكري منظم حتى لو لم يكن هنالك بيئة تنظيمية حقيقية كما هو الحال في غزة، ويعود ذلك إلى تكرار هذا النوع من العمليات الفردية، ونجاحها في الأشهر الأخيرة بصورة لافتة".

وأضاف الخبير في حديث لـ"عربي٢١": "تدرك إسرائيل أن اشتعال جبهة الضفة الغربية سيكون خطرا أمنيا بالنسبة لها؛ نظرا لطبيعة البيئة الجبلية التي تمتاز بها الضفة ووجود الكهوف وغابات الأشجار الكثيفة في بعض المناطق، وهو ما يساعد المقاومين على التخفي والاختباء في هذه المناطق كما حدث مع المطارد أشرف نعالوة وأحمد جرار".

ابتزاز المطارد

لم تتوقف المحاولات الإسرائيلية في البحث عن المطارد نعالوة إلى حد التمشيط والبحث الاستخباري، بل تخطى الأمر إلى ممارسة ضغط نفسي وابتزاز على المطارد من خلال توجيه الاتهام لعائلته بمساعدته في هذه العملية، ومعرفتهم المسبقة بنية أشرف القيام بهذه العملية والتغطية عليها، كما أمرت السلطات بهدم منزل عائلة نعالوة، إلا أن القرار تم تجميده بعد طعن تقدم به والد أشرف؛ لعدم ثبوت الأدلة التي تثبت تورط نجله في هذه العملية.

من جانب آخر، أشار أستاذ العلوم السياسية في جامعة النجاح، عبد الستار قاسم، إلى أن "الضفة الغربية تشكل نقطة قلق لدى إسرائيل، فتواجد أكثر من ٨٠٠ ألف مستوطن واحتكاكهم بشكل مباشر بالقرى الفلسطينية سيساعد المقاومين في تنفيذ عمليات لا تحتاج إلى تخطيط وتنسيق يكلف الكثير من الوقت أو الجهد الاستخباري".

وأضاف قاسم لـ"عربي٢١": "من جانب آخر نجاح العمليات الأخيرة ساهم في رفع الثقة لدى شباب الضفة في تنفيذ عمليات مشابهة، والتخفي بعيدا عن أنظار الجيش في مناطق بعيدة عن مناطق سكنهم، أو من خلال التنكر بتغيير ملامح الوجه حتى لا يستطيع العثور أثناء عملية البحث والتمشيط".

نعيم قاسم: كل ارجاء الكيان الصهيوني في مرمى صواريخ حزب الله وهذا ما قاله عن غزة

وكالة سما ـ ٢٠١٨/١٢/٩

قال نعيم قاسم الذي تولى منصب نائب أمين عام "حزب الله" اللبناني في حوار مع صحيفة "الوفاق" الإيرانية الصادرة باللغة العربية، وفي رده على سؤال حول غزة ولبنان: كانت هناك مساع لإيجاد جو من التهدئة في قطاع غزة وكان الجانبان موافقين على مبدأ التهدئة واثناء الخطوات العملية أراد الاسرائيلي أن يقوم بعملية أمنية تحت عنوان أن العمل الأمني لا علاقة له بالتهدئة ليضع قواعد اشتباك جديدة".

وأضاف نعيم قاسم: عندها اجتمع الفلسطينيون في غزة وقرروا الرد على حتى لو تطور الأمر الى الحرب، "لأنهم لا يستطيعون التسليم بقواعد اشتباك جديدة ولأن نتنياهو ليس مهيأ لخوض حرب دون ان يعلم نتائجها، وأن الجبهة الداخلية لديه ستكون متضررة وهذه نقطة ضعف قائمة لديه، سارع الى التسليم بالنتيجة والذي ابرزت نجاحاً للمقاومة الفلسطينية، وكان لها نتائج عسكرية وسياسية حيث استقال ليبرمان فبيّن كم كانت أثر هذه النتيجة العسكرية في الحرب".

وتابع الشيخ نعيم قاسم: لقد استطاعت المقاومة الفلسطينية أن تُوجد معادلة جديدة ان شاء الله تستمر وتستقر وهذا يريح القطاع كثيراً ويحميه من المفاجآت.

وقال نائب أمين عام حزب الله: "لم يكن وارداً عند العدو الصهيوني أن يقوم بعمل عسكري ضد لبنان لأنه منذ عام ٢٠٠٦ هو مردوع بقدرة المقاومة الإسلامية في لبنان وبقرار حزب الله بأنه لن يرد على الحرب وانما على الاعتداءات التي يمكن إذا رد عليها وتبادل الرد مع الاسرائيلي ان تتحول الى حرب، الآن الجبهة الداخلية الاسرائيلية معرّضة حتى تل ابيب، ولا توجد نقطة في الكيان الصهيوني إلا وهي معرّضة لصواريخ حزب الله".

وأضاف نعيم قاسم: "إن الصهاينة في نقاشهم لا يتحملون هذا المستوى لذلك لن تكون فكرة الحرب على لبنان واردة حتى عندما يحللون ويهددون يقولون اذا اعتدى علينا حزب الله، يعني يعتبرون انهم سيقومون بردة فعل وليس بفعل، قواعد الاشتباك الذي أوجدها حزب الله في لبنان وقواعد الردع التي اصبحت لإسرائيل صعبت كثيراً فكرة الحرب الابتدائية من اسرائيل على لبنان".

السعودية تستضيف قمة مجلس التعاون الخليجي وسط توترات مع قطر وأزمة خاشقجي

القدس العربي ـ ٢٠١٨/١٢/٩

تبدأ القمة السنوية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في الرياض الأحد، في وقت تتعرض فيه الوحدة الإقليمية للخطر بسبب خلاف مرير مع قطر، بينما تواجه السعودية أزمة دبلوماسية أثارها مقتل الصحافي جمال خاشقجي.

ومن المتوقع أن تركز القمة التي تستمر ليوم واحد على القضايا الأمنية، بما في ذلك حرب اليمن وأنشطة إيران في المنطقة، وقد تتطرق إلى السياسات النفطية ومقاطعة قطر من بعض جيرانها.

وقطعت السعودية والإمارات والبحرين ومصر العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية مع قطر في يونيو/ حزيران ٢٠١٧ بسبب مزاعم دعم الإرهاب.

وتنفي قطر هذه الاتهامات وتقول إن المقاطعة تهدف إلى تقليص سيادتها. وفي الأسبوع الماضي أعلنت الدوحة بشكل مفاجئ أنها ستنسحب من منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك).

ووجه العاهل السعودي الدعوة لأمير قطر لحضور القمة لكن الدوحة لم تعلن بعد مستوى تمثيلها في القمة. وحضر أمير قطر اجتماع العام الماضي في الكويت في حين أرسلت السعودية والإمارات والبحرين وزراء أو نوابا لرؤساء الحكومة.

تأسس مجلس التعاون لدول الخليج العربية عام ١٩٨٠ كحصن في مواجهة الجارتين الأكبر، إيران والعراق. ويضم المجلس السعودية والإمارات والبحرين وسلطنة عمان وقطر والكويت، التي توترت علاقاتها أيضا مع الرياض بسبب السيطرة على حقلي نفط مشتركين.

وقاومت السعودية ضغوطا أمريكية متجددة لإنهاء الخلاف مع قطر بعد أن أثار مقتل خاشقجي في الثاني من أكتوبر/تشرين الأول في القنصلية السعودية في اسطنبول إدانة عالمية وكشف حملة الرياض المحلية على المعارضة والأنشطة في المنطقة.

ودعت منظمة العفو الدولية دول مجلس التعاون الخليجي إلى إطلاق سراح المعارضين السلميين في المنطقة، حيث لا تبدي الحكومات تسامحا يذكر إزاء المعارضة أو انتقاد الحكام.

وقالت هبة مرايف مديرة حملات الشرق الأوسط في منظمة العفو الدولية: "لم يعد بوسع قادة الخليج أن يعملوا على افتراض أنهم يملكون تفويضا مطلقا لمعاملة مواطنيهم مثل المجرمين كلما أبدوا معارضة دون خوف من أي تداعيات دولية".

وكثفت الولايات المتحدة ضغوطها على الرياض في أعقاب مقتل خاشقجي لإنهاء الحرب في اليمن وإصلاح العلاقات مع قطر فيما تسعى واشنطن إلى تشكيل جبهة خليجية موحدة ضد إيران.

وانسحاب قطر من أوبك بعد مشاركة دامت ٥٧ عاما لتركز على الغاز بدا ضربة للسعودية زعيمة أوبك الفعلية. وعمقت الخطوة إحساسا بين الدبلوماسيين والمحللين بأن قمة الرياض لن تقدم على الأرجح أي فرصة لحل قريب للخلاف الخليجي.

وفي حين قالت دول المقاطعة إن الخلاف ليس ضمن أولوياتها وإن مجلس التعاون الخليجي لا يزال فعالا، قالت الدوحة إن الخلاف أضر بالأمن الإقليمي من خلال إضعاف مجلس التعاون.

وتوترت أيضا العلاقات بين السعودية والكويت بسبب إنتاج النفط من حقلين مشتركين في المنطقة المقسومة بعد أن فشلت محادثات في سبتمبر/أيلول في التوصل لاتفاق بين البلدين.

محادثات السلام اليمنية تفضي إلى تشكيل ٣ فرق عمل حول الأسرى وتعز والبنك المركزي

الأنباء الكويتية . ٢٠١٨/١٢/٩

أكد وزير الخارجية اليمني خالد اليماني امس ضرورة أن يكون ميناء الحديدة غرب اليمن تحت «سيادة» الحكومة اليمنية، ونقبل تنسيقا اداريا مع الأمم المتحدة وذلك في اليوم الثالث لمحادثات السلام بين وفدي الحكومة وميليشيا الحوثيين في السويد.

وقال اليماني: «يجب أن يبقى الميناء جزءا سياديا وجزءا من وظائف وزارة النقل اليمنية التي هي مسؤولة عن المرافق والموانئ اليمنية». وأضاف ان مطار عدن سيكون المطار الرئيسي في البلاد.

في المقابل، قال محمد عبد السلام كبير مفاوضي ميليشيا الحوثي اليمنية المتحالفة مع إيران امس، إنه ينبغي إعلان مدينة الحديدة الساحلية «منطقة محايدة».

ويسيطر الحوثيون على المراكز السكانية الرئيسية في اليمن بما في ذلك العاصمة صنعاء وميناء الحديدة المطل على البحر الأحمر.

وقال عبد السلام إن الحوثيين يتقبلون فكرة أن تلعب الأمم المتحدة دورا في مطار صنعاء في إطار مسعى لإعادة فتحه.

ودعا كبير مفاوضي الحوثيين إلى تشكيل حكومة انتقالية بمشاركة «كل الأحزاب السياسية».

وذكرت تقارير إعلامية امس أنه وبعد ٣ أيام من المشاورات بين وفدي الحكومة اليمنية الشرعية وميليشيات الحوثي فقد تم تشكيل ٣ فرق مشتركة للبحث في وضع برنامج تنفيذي لإطلاق سراح الأسرى وفقا للاتفاق الموقع بين الطرفين.

ويبحث فريق العمل الثاني في رفع الحصار عن تعز فيما يناقش الفريق الثالث الملف الاقتصادي وإجراءات توحيد عمل البنك المركزي.

من جهتها، أشادت وزيرة خارجية السويد مارغوت فالستروم بموقف الحكومة اليمنية البناء للتوصل إلى حل سلمي ومستدام للأزمة في البلاد.

وأشارت خلال لقائها نظيرها اليمني إلى حرص بلادها على بذل الجهود كافة التي من شأنها الدفع قدما بما يخدم مصالح الشعب والحكومة اليمنية.

محور أميركي إسرائيلي جديد ضد روسيا وتركيا بالشرق الأوسط

عرب ٤٨ . ٢٠١٨/١٢/٩

تسعى إسرائيل والولايات المتحدة إلى إقامة محور يجمعهما مع اليونان وقبرص، بحيث يكون مضادا لما يوصف بأنه محور تقوده روسيا وتركيا في الشرق الأوسط. وذكرت الإذاعة العامة الإسرائيلية "كان" اليوم، الأحد، أنه

تجري "اتصالات متقدمة" لعقد لقاء رباعي تشارك فيه الولايات المتحدة وإسرائيل واليونان وقبرص، خلال الأشهر القريبة المقبلة.

وأضافت الإذاعة الإسرائيلية أنه يتوقع أن يشارك في اللقاء الرباعي رؤساء الحكومات الثلاث ووزير الخارجية الأميركي، مايك بومبيو.

وبحسب الإذاعة الإسرائيلية، فإن هدف هذا اللقاء الرباعي هو أن الولايات المتحدة تريد منح الدعم رسميا للعلاقة بين إسرائيل واليونان وقبرص، الذي تصفه بأنه "المحور الديمقراطي في الشرق الأوسط"، وأن يكون ردا على محور تقوده روسيا وتركيا. وأضافت الإذاعة أن الولايات المتحدة تدرس في هذه الاثناء مواضيع للتعاون بين هذه الدول الثلاثن وبضمنها إمكانية إجراء مناورة عسكرية رباعية في البحر المتوسط.

وتابعت الإذاعة أن الوجود الأميركي المتزايد في قبرص يثير قلق روسيا ورئيسها، فلاديمير بوتين. وكانت الخارجية الروسية قد أعلنت، مؤخرا، أن التموضع العسكري الأميركي في قبرص "لن يبقى دون رد".

وتنظر إسرائيل والولايات المتحدة بتوجس إلى الوجود العسكري الروسي في سورية، وسيطرة موسكو على القرار بكل ما يتعلق بسورة، وخاصة على الأجواء السورية، ما يعرقل حرية الطيران الحربي الإسرائيلي في هذه الدولة، ويقلل إمكانيات شن غارات فيها.

اليونيفيل: إسرائيل أبلغتنا بوجود نفق آخر على الحدود اللبنانية

الأناضول ـ ٢٠١٨/١٢/٩

أعلن الناطق الرسمي بإسم، القوات الدولية، "يونيفيل"، اندريا تنتي، منتصف ليل السبت الاحد، أن الجيش الاسرائيلي ابلغ القوات الدولية انه وجد نفقا آخر جنوب "الخط الازرق"، على الحدود اللبنانية الإسرائيلية.

وأضاف في تصريح صحافي نشرته وكالة الانباء الرسمية اللبنانية إنه "بالتعاون مع الأطراف المعنية، سيزور فريق من اليونيفيل الموقع في أقرب فرصة ممكنة للتحقق من الوقائع".

وزعم الجيش الإسرائيلي، في وقت سابق السبت، اكتشاف نفق هجومي جديد يمتد أسفل الحدود مع لبنان، وهو ثاني نفق تعلن تل أبيب اكتشافه منذ الثلاثاء الماضي.

ولم يصدر تعقيب رسمي من الجانب اللبناني أو من قبل "حزب الله" على الإعلان الإسرائيلي حتى فجر الأحد.

وأعلنت إسرائيل، الثلاثاء الماضي، بدء عملية عسكرية أطلقت عليها اسم "درع الشمال" لتدمير ما تقول إنها أنفاق حفرها "حزب الله" أسفل حدودها مع لبنان.

والخميس، كلفت الخارجية اللبنانية مندوبتها لدى الأمم المتحدة بتقديم شكوى ضد تل أبيب إزاء "الحملة" الإسرائيلية.

نتنياهو يعمل لجعل العلاقات علنية مع السعودية قبل الانتخابات الإسرائيلية القادمة

وكالة معا ـ ٢٠١٨/١٢/٩

قالت مصادر اسرائيلية ان رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو يبذل جهودا حثيثة لاقامة علاقات علنية ورسمية بين إسرائيل والمملكة العربية السعودية، وذلك قبل موعد الانتخابات البرلمانية الإسرائيلية المقبلة.

وكشفت التلفزيون الإسرائيلي عن أن "نتنياهو يهدف الى اختراق غير مسبوق يتعلق بتحويل العلاقات الإسرائيلية السعودية من السر الى العلن، وتحويلها الى علاقات رسمية وعلنية قبل الانتخابات"..

ووفقاً للتقرير، فإن الشخص الذي يساعد نتنياهو في هذا الجهد هو رئيس الموساد يوسي كوهين، كذلك الامريكيين هم أيضاً شركاء في هذه الخطوة.

وقال مصدر اسرائيلي " تجري إسرائيل العديد من الاتصالات مع العديد من الدول في العالم العربي، التي تلتقي مصالحها في مواجهة إيران".

في الشهر الماضي، ذكرت صحيفة الشرق الأوسط التي مقرها لندن أن نتنياهو كان من المقرر أن يزور دولة خليجية أخرى بعد زيارته إلى سلطنة عمان، حيث التقى السلطان قابوس بن سعيد، حاكم عمان.

وقبل أسبوعين تقريباً، قال الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في خطاب ألقاه في عيد الشكر إن أي إجراء ضد السعودية في أعقاب قضية جمال خاشقجي سيضر بالعلاقة بين الولايات المتحدة والشرق الأوسط، الأمر الذي سيكون له تأثيرات واسعة على الاقتصاد الأمريكي.

وقال ترامب في كلمته "إذا نظرت إلى إسرائيل ، فستكون إسرائيل في مأزق خطير بدون السعودية".

"هآرتس": منظمات إنجيلية جمعت ملايين الدولارات لتمويل مشاريع استيطانية بالضفة الغربية

أمد ـ ٢٠١٨/١٢/٩

قالت صحيفة "هآرتس" العبرية اليوم الأحد، إنّ " منظمات إنجيلية يمينية، جمعت عشرات ملايين الدولارات، في السنوات العشر الماضية، من أجل تمويل مشاريع استيطانية في الضفة الغربية المحتلة

وأضافت الصحيفة العبرية عبر موقعها الإلكتروني، أنذهاأجرت تدقيقا حول هذه الأموال، وتبين أن مبلغها يتراوح ما بين ٥٠ – ٦٥ مليون دولار، وذلك استنادا إلى تقارير إعلامية وتقارير جرى تسليمها إلى سلطات الضرائب الأميركية وتقرير أعده مركز "مولاد" من العام ٢٠١٥، وتبين منه أن ١١ منظمة إنجيلية جمعت هذا المبلغ.

وأوضحت، أنّ إحدى هذه المنظمات الإنجيلية الأميركية تدعى "اليوبيل"، وترسل متطوعين إنجيليين إلى مستوطنة "هار براخا". وهذه المنظمة هي واحدة من بين منظمات إنجيلية غيبية عديدة تنشط في ما تصفه "القلب التوراتي للبلاد". وخلال السنوات العشر الماضي، أرسلت منظمة "اليوبيل" قرابة ١٧٠٠ متطوع إلى المستوطنة.

وتابعت، عملت منظمة "اليوبيل" عدة سنوات من دون الإعلان عن نشاطها، بادعاء أنه من الأفضل ألا يعلم الإسرائيليون به، لكنها تستضيف الآن صحافيين وآخرين في "حرم جامعي" أقامته في مستوطنة "هار براخا".

ولفتت الصحيفة إلى أن استعداد هذه المنظمة الإنجيلية للكشف عن نشاطها في الضفة الغربية يدل على حجم العلاقات المتبادلة بين الإنجيليين والمستوطنين.

وأعلنت وزارة الشؤون الإستراتيجية الإسرائيلية، التي يتولاها وزير الأمن الداخلي، غلعاد إردان، قبل عدة أشهر، أن منظمة "اليوبيل" ستتلقى ابتداء من العام الحالي مبلغ ١٦ ألف دولار سنويا، ويتوقع أن يزداد، من الحكومة الإسرائيلية. وقالت الوزارة إنها تمنح هذا المبلغ للمنظمة الإنجيلية على ضوء نشاطها الإعلامي لمصلحة إسرائيل والمستوطنات في أوساط المجتمعات الإنجيلية في الولايات المتحدة.

وقال آهرون كتسوف، مؤسس جمعية "قلب إسرائيل" والمعروفة أيضا باسم "صندوق بنيامين"، إن جمعيته تجمع مئات آلاف الدولارات سنويا لمصلحة مشاريع في المستوطنات. لكنه أشار إلى أنه معظم الأموال التي تجمعها هذه الجمعية لا تأتي من إنجيليين فقط. وقال للصحيفة إنه "فيما يتبرع اليهودي بـ١٥٠٠ دولار، فإن المسيحي يتبرع بـ٥٠ دولارا بالمعدل، لكن عددهم يزداد بسرعة كبيرة جدا".

وأوضح كتسوف، الذي يقطن في مستوطنة "شيلو"، أنه "كلما تعرفت على إنجيليين أكثر خلال السنوات الماضية، أدركت مدى تعطشهم إلى العلاقة مع المستوطنات. إنهم يقولون لي في غالب الأحيان، عندما يصلون إلى تل أبيب إنه 'لم نتخيل إسرائيل بهذا الشكل'، لكن عندما يأتون إلى هنا، إلى المستوطنات، يقولون إنهم تخيلوا إسرائيل بهذا الشكل تماما. وهم حلفاؤنا الأكبر".

وشددت الصحيفة، أن مستوطنة "أريئيل" تحصل على أكبر تبرعات من الإنجيليين. وحصلت في العام ٢٠٠٨ على ثمانية ملايين دولار من أجل إقامة منطقة رياضية. كذلك تبرع الإنجيليون بمليون دولار لـ"المركز اليهودي – المسيحي" في مستوطنة "أفرات"

وأكدت، أنه من الصعب معرفة حجم الدعم المالي الإنجيلي للمستوطنات، وذلك لأن مؤسسات لا تهدف إلى الربح والكنائس المسجلة في الولايات المتحدة ليست مطالبة بتزويد السلطات بتقارير مفصلة حول مصادر تمويلها أو الكشف عن تبرعاتها، كما أن المساعدات للمستوطنات لا تتم بواسطة المال فقط وإنما بساعات عمل تطوعي يقوم آلاف المتطوعين الإنجيليين في المستوطنات. وعلى سبيل المثال، شارك ١٧٥ متطوعا في قطف ٣٤٠ طنا من العنب في المستوطنات، هذا العام، وعملوا سوية ٤٩٣٠ ساعة.

وقال تقرير صادر عن مركز "مولاد"، قبل ثلاث سنوات، إنه يستحيل تقدير حجم الدعم المالي الذي تنقله الجمعيات الإنجيلية إلى المستوطنات، لأن "منظمات غير حكومية إسرائيلية كثيرة وتنشط في يهودا والسامرة (الضفة الغربية)، لا تنصاع لقوانين الشفافية ولا تسلم تقارير إلى مسجل الجمعيات، من خلال انتهاك القانون".

وأشار التقرير أن "قسما كبيرا" من مجمل الاستثمارات الإنجيلية في إسرائيل تصل إلى المستوطنات، وتستفيد منها مجالس إقليمية استيطانية وجمعيات يمينية وبؤر استيطانية عشوائية ومصالح تجارية ووكالات سفر متخصصة في إجراء جولات في المستوطنات.

روحاني يحذر الغرب: العقوبات ستطلق «طوفانا» من المخدرات واللاجئين والإرهاب

وكالات أنباء . ٢٠١٨/١٢/٩

حذر الرئيس الإيرانى حسن روحانى مما وصفه بطوفان من المخدرات واللاجئين والهجمات على الغرب، إذا أضعفت العقوبات الأمريكية قدرة إيران على احتواء هذه المشكلات.

وقال روحانى خلال اجتماع مع رؤساء برلمانات الصين وروسيا وأربع دول أخري: أحذر من يفرضون هذه العقوبات من أنه إذا تأثرت قدرة إيران على مكافحة المخدرات والإرهاب، فلن تكونوا فى مأمن من طوفان المخدرات والساعين للجوء والقنابل والإرهاب.

واعتبر روحانى أن العقوبات الأمريكية على بلاده تعد إرهابا اقتصاديا وقال: إن العقوبات الأمريكية غير المنصفة وغير القانونية استهدفت بلدنا فى مثال واضح على الإرهاب الاقتصادي.

وأدلى روحانى بتلك التصريحات فى مؤتمر حول الإرهاب والتعاون الإقليمى عقد بطهران وحضره رؤساء برلمانات من أفغانستان والصين وباكستان وروسيا وتركيا.

وأشار الرئيس الإيرانى إلى وجه الشبه بين العقوبات المفروضة على بلاده والضغوط الأمريكية التى تواجهها الدول المشاركة فى المؤتمر.

وقال: عندما يضغطون على التجارة الصينية نتضرر جميعا، وعبر معاقبة تركيا، نعاقب جميعا،وكلما هددوا روسيا، نعتبر أن أمننا فى خطر.

وتابع: نحن هنا لنقول إننا لا ننوى تحمل هذا النوع من الغطرسة.

ونبه روحانى أوروبا، التى عارضت بشدة انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي، إلى أن مسائل كثيرة على المحك فى جهودها للالتفاف على العقوبات الأمريكية والاستمرار فى التجارة مع إيران.

ومن جانبه، دعا فياتشيسلاف فولودين، رئيس مجلس الدوما الروسي، خلال المؤتمر، لبلورة موقف مشترك تجاه الإرهاب، ووضع قائمة موحدة للتنظيمات الإرهابية فى العالم، متهما واشنطن بعرقلة الجهود المبذولة فى هذا المجال.

وقال فولودين: يجب بذل كل ما فى وسعنا لتجفيف مصادر تمويل الإرهاب، الذى كثيرا ما يتغذى بتجارة المخدرات والجريمة الدولية. واعتبر أن الولايات المتحدة بطموحاتها الجيوسياسية تعرقل الجهود المشتركة فى هذا المجال، وتواصل استخدام الإرهابيين كأداة للضغط والتدخل المباشر فى شئون الدول ذات السيادة.

من ناحية أخري، نقلت وكالة أنباء إيرناالإيرانية الرسمية، عن وزير الخارجية الإيرانى محمد جواد ظريف، قوله إن الولايات المتحدة تبيع أسلحة للشرق الأوسط بما يزيد عن احتياجات المنطقة، مما يحولها إلى برميل بارود.

وأوضح ظريف قائلا إن الأمريكيين حولوا المنطقة إلى برميل بارود، وإن مستوى مبيعات السلاح الأمريكية غير معقول ويتجاوز كثيرا الاحتياجات الإقليمية، ويشير هذا إلى السياسات شديدة الخطورة التى يتبعها الأمريكيون.

محامي نيكسون: لم يبق أمام الكونغرس سوى عزل ترامب

واشنطن بوست . ٢٠١٨/١٢/٩

قال جون دين المستشار القانوني للبيت الأبيض في عهد الرئيس الأسبق ريتشارد نيكسون إن ما ورد في وثائق تحقيقات روبرت مولر من مزاعم بحق الرئيس دونالد ترامب يستدعي من الكونغرس البدء بإجراءات عزله.

وجاءت تصريحات جون دين –وفق صحيفة واشنطن بوست– بعد صدور وثائق تحقيقات يوم الجمعة تتعلق بمايكل كوهين المحامي السابق لترامب، ويؤكد المحققون الفدراليون فيها أن كوهين دفع أموالا لامرأتين عام ٢٠١٦ مقابل صمتهما عن علاقات جنسية مزعومة مع ترامب.

وقال المحققون في مذكرتهم القضائية إن من بين التهم الموجهة إلى كوهين عدم التعاون بالكامل مع التحقيقات، وانتهاك قوانين تمويل الحملات الانتخابية، وأوصوا بسجنه، لكن المحقق الخاص مولر أصدر مذكرة قضائية لم تتضمن طلبا بإنزال عقوبة السجن بحق كوهين نتيجة تعاونه مع التحقيقات.

وأعرب دين –في مقابلة مع سي أن أن– عن اعتقاده بأن هذه القضايا ستبرز مجددا في الكونغرس الذي لن يجد أمامه سوى البدء بعزل ترامب.

والمحامي القانوني السابق لنيسكون انتقد ترامب في الماضي، وقارنه في تغريدة سابقة مع نيكسون بالقول "ترامب يساوي الشيطان".

وفي يناير/كانون الثاني الماضي، نقلت صحيفة ديلي تلغراف البريطانية عن جون دين أن تخبط ترامب يجعله أشد خطرا من الرئيس الأسبق نيكسون.

وأضاف حينها أن التحقيق الذي يجريه مولر حول الإدارة الحالية يمكن أن ينتهي به المطاف بأن يكون أكثر ضررا على الولايات المتحدة من الفضيحة التي أسقطت نيكسون عام ١٩٧٤.

تجدر الإشارة إلى أن جون دين ساعد في التستر على فضيحة ووترغيت قبل أن يتعاون مع المحققين ضد الرئيس الوحيد الذي استقال من منصبه.

باريس: صدامات واعتقالات خلال احتجاجات تطالب بتنحي ماكرون

فرانس برس . ٢٠١٨/١٢/٩

أطلقت الشرطة الفرنسية الغاز المسيل للدموع واعتقلت المئات في باريس أمس بينما أغلقت أبرز معالم العاصمة مع خروج تظاهرات جديدة نظمتها حركة "السترات الصفراء" ضد الرئيس إيمانويل ماكرون.

وأطلق الغاز المسيل للدموع وسط هتافات "ماكرون، تنحى" قرب جادة الشانزيليزيه، التي شهدت السبت الماضي أسوأ أعمال شغب في باريس منذ عقود.

وقال سائق شاحنة عرف عن نفسه باسم داني إنه يخطط كغيره للسير باتجاه القصر الرئاسي للتعبير عن غضبه حيال ماكرون المتهم بمحاباة الأغنياء.

وأضاف السائق البالغ من العمر ٣٠ عاما الذي قدم إلى باريس من ميناء كيان في نورماندي "أنا هنا من أجل ابني. لا يمكنني تركه يعيش في بلد يستغل الفقراء".

وبدأ الحراك في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر بإغلاق الشوارع للاحتجاج على ارتفاع أسعار الوقود قبل أن يتفاقم ليتحول إلى حراك واسع ضد سياسات ماكرون.

وخرجت تظاهرات منسقة نظمتها حركة "السترات الصفراء" في أنحاء البلاد السبت بما في ذلك في عدة طرقات سريعة حيث تسببت بتعطيل حركة السير.

وأعلن رئيس الوزراء إدوار فيليب أنه تم اعتقال ٤٨١ شخصا في باريس في وقت نفذت الشرطة عمليات تفتيش استهدفت من يصلون إلى محطات القطارات وفي المواقع التي تركزت فيها الاحتجاجات على غرار الشانزيليزيه ونصب الباستيل.

وبين المعتقلين عشرات تم توقيفهم بعدما عثرت السلطات بحوزتهم على أقنعة ومطارق ومقاليع وحجارة يمكن استخدامها لمهاجمة الشرطة.

وتم إغلاق متاجر ومتاحف وبرج إيفل إلى جانب العديد من محطات القطارات ومعظم المناطق الواقعة وسط المدينة بينما ألغيت مباريات كرة قدم وحفلات موسيقية.

وهزت فرنسا أعمال عنف وقعت نهاية الأسبوع الماضي وشهدت إحراق مئتي سيارة وتخريب قوس النصر وزجّت بحكومة ماكرون في أسوأ أزمة تواجهها حتى الآن.

وقال وزير الداخلية الفرنسي كريستوف كاستانير إن "الأسابيع الثلاثة الأخيرة شهدت ولادة وحش خرج عن السيطرة" متعهدا بأن السلطات الفرنسية "لن تتهاون" مع الأشخاص الذين يحاولون التسبب بمزيد من الفوضى.

وليل الجمعة، التقى فيليب وفدا من مجموعة وصفت نفسها بـ"المعتدلة" ضمن حركة "السترات الصفراء" والتي حثت الناس على عدم الانضمام إلى التظاهرات.

وقال أحد المتحدثين باسم الحركة كريستوف شالينسون إنّ رئيس الوزراء "استمع إلينا ووعد برفع مطالبنا إلى رئيس الجمهورية. الآن نحن ننتظر ماكرون". وعبر عن أمله في أن يتحدث الرئيس "إلى الشعب الفرنسي كأب، بحب واحترام، وأن يتّخذ قرارات قويّة". بدوره، أعلن فيليب أنه تم نشر نحو ٨٩ ألف عنصر شرطة في أنحاء البلاد بينهم ٨٠٠٠ في باريس حيث تم نشر عشرات العربات المدرعة لأول مرة منذ عقود.

ووضعت المتاجر في محيط الشانزيليزيه ألواحا خشبية على واجهاتها وأفرغت البضائع الجمعة بينما تم إغلاق متحفي اللوفر وأورسي وغيرهما.

وأغلقت كذلك المتاجر الكبرى أبوابها خشية تعرضها إلى نهب في نهاية أسبوع تسبق عطلة عيد الميلاد وكانت لتشهد حركة بيع واسعة في الأحوال العادية.

بدورها، ترصد الحكومات الأجنبية الأوضاع عن كثب في إحدى مدن العالم الأكثر رواجا في أوساط السياح.

وأصدرت السفارة الأميركية تحذيرا لمواطنيها في باريس داعية إياهم إلى "تفادي الظهور وتجنب التجمعات"، فيما حضت الحكومات البلجيكية والبرتغالية والتشيكية مواطنيها الذين ينوون التوجه إلى باريس على تأجيل سفرهم.

وفي مؤشر الى العنف الوشيك، تسلم بينوا بوتيري، وهو نائب في البرلمان عن حزب ماكرون، رصاصة بالبريد الجمعة أرفقت برسالة كتب عليها "في المرة المقبلة، ستكون بين عينيك".

ورضخ ماكرون هذا الأسبوع لبعض مطالب المحتجين عبر إجراءات لمساعدة الفقراء والطبقة المتوسطة التي تعاني من صعوبات معيشية تضمنت إلغاء الزيادة التي كانت مرتقبة في الضرائب على الوقود والحفاظ على أسعار الكهرباء والغاز في ٢٠١٩.

لكن ناشطي "السترات الصفراء"، الذين ارتفع منسوب التشدد في أوساط بعضهم، يطالبون بمزيد من الاجراءات.

واتسع الحراك فخرجت تظاهرات في عشرات المدارس للاعتراض على إصلاحات تتعلق بدخول الجامعات بينما دعا مزارعون إلى تظاهرات الأسبوع المقبل.

وفي مسعى للاستفادة من التحرك، دعت نقابة "سي جي تي" إلى إضرابات في صفوف عمال السكك الحديد والمترو الجمعة المقبل للمطالبة بزيادة فورية للرواتب والمعاشات التقاعدية.

ويحتج المتظاهرون بشكل خاص كذلك على القرار الذي أصدره ماكرون في بداية عهده الرئاسي بخفض الضرائب على الأغنياء في فرنسا. وكان المصرفي السابق استبعد إعادة فرض "الضريبة على الثروة" مشيرا إلى أن إلغاءها ضروري لتعزيز الاستثمارات وخلق فرص العمل.

ويعارض المحتجون سياسات ماكرون الذي أدلى بسلسلة من التصريحات اعتبرت مجحفة بحق العمال العاديين، ما دفع الكثيرين الى أن يطلقوا عليه لقب "رئيس الأغنياء".

وكان الرئيس تعهد بمواصلة مسعاه لإحداث تغييرات عميقة في الاقتصاد الفرنسي وعدم الانصياع إلى التظاهرات الشعبية الواسعة التي أذعن لها رؤساء سابقون.

لكن التراجع عن زيادة ضرائب الوقود التي يفترض أن تمضي بفرنسا في مسار التحول إلى اقتصاد صديق للبيئة، يعد هزيمة أساسية بالنسبة للرئيس الوسطي.

إنهاء أزمة غزة الدائمة: نهج أمريكي جديد

هادي عمرو، إيلان غولدنبرغ، كيفين هوجارد، وناتان ساشسكانبر ـ معهد بروكينغز ـ ٢٠١٨/١٢/٦

ملاحظة المحرر: خلال الأشهر الستة الماضية، عقد مركز الأمن الأمريكي الجديد ومركز معهد بروكينغز لسياسة الشرق الأوسط اجتماعات منتظمة لفريق عمل حول مستقبل السياسة الخارجية الأمريكية تجاه غزة. وأُبلغت التوصيات الواردة في هذا التقرير بمداولات ذلك الفريق وأظهرت الأفكار التي نشأت عن المناقشات، ولكن التقرير والتوصيات الواردة فيهما تمثل آراء المؤلفين وحدهم، وليس جميع أعضاء فرقة العمل. المؤلفون ممتنون جدا للجهد والمشورة والتفاني من أعضاء فرقة العمل.

ملخص تنفيذي

نظرة عامة على الوضع

تكشف الأزمة في قطاع غزة. يعيش سكانها البالغ عددهم ٢ مليون نسمة وسط كارثة إنسانية من صنع الإنسان، مع ازدحام حاد في المدن، والبطالة المذهلة، وندرة شحيحة في الخدمات الأساسية، بما في ذلك الكهرباء والمياه ومعالجة مياه الصرف الصحي. لقد دمرت ثلاث جولات من الحروب المفتوحة غزة بينما كانت تهدد إسرائيل، وما زال الوضع على حافة صراع آخر. ويزيد تدهور غزة من تفاقم حالة عدم الاستقرار في سيناء المجاورة مع خلق فرص للنفوذ الخارجي المتطرف. علاوة على ذلك، فإن استمرار الفصل السياسي والمادي لقطاع غزة والضفة الغربية يعوق التنمية الوطنية الفلسطينية بينما يجعل حل الدولتين أكثر بعداً. بالنظر إلى التكاليف المعنوية والأمنية والسياسية لهذه الحالة، يجب على الولايات المتحدة ألا تقبل استمرارها.

استمرت المواجهة منذ أن استولت حماس على قطاع غزة في عام ٢٠٠٧، مما أدى إلى نمط أحداث قبيح ويمكن التنبؤ به. تحولت حماس مراراً وتكراراً إلى العنف لبناء دعم سياسي في غزة وممارسة الضغط على إسرائيل. وقد استخدمت إسرائيل، بدعم من مصر، وفي السنوات الأخيرة، من السلطة الفلسطينية، حصاراً لردع حماس وحرمانها من العتاد. وقد أدت هذه الديناميكية إلى نوبات متقطعة من الصراع. عندما تصاعدت الحالة، تقدم المجتمع الدولي، بقيادة مصر والمنسق الخاص للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط (UNSCO)، للتفاوض على وقف إطلاق النار الهش والمؤقت والإغاثة الاقتصادية الهامشية لقطاع غزة. لكن بعد كل صراع، لم يتم التوصل إلى حل طويل الأمد للفروق الحادة بين إسرائيل وحماس والسلطة الفلسطينية ومصر، وبالتالي فإن النموذج قد تكرر نفسه دون أن تلوح له نهاية في الأفق.

ركزت السياسة الأمريكية في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني بشكل أساسي على مفاوضات الوضع النهائي بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل. أدى هذا الاهتمام المحدود إلى سياسة أمريكية متفاعلة وغير جذابة تجاه غزة. عندما استلمت حماس السلطة لأول مرة، ردت الولايات المتحدة بمتابعة سياسة تحاول عزل المجموعة من غزة ثم طردها. عندما فشل ذلك، تحولت الولايات المتحدة إلى نهج أكثر سلبية، مؤجلة إلى الآخرين. وطوال ذلك، عالج صانعو السياسات قطاع غزة كمسألة جانبية من شأنها أن تحلّ نفسها بمجرد تحقيق السلام. ومع عدم وجود اتفاق

سلام في المستقبل القريب، فإن سياسة الولايات المتحدة الاستباقية بشأن غزة، كجزء من نهج أوسع نطاقاً للتحدي الإسرائيلي الفلسطيني، لا يمكن أن تنتظر.

نهج أمريكي جديد

يوصي المؤلفون بسياسة أمريكية جديدة تجاه غزة. لن يتطلب هذا تحولا جوهريا في الأهداف، لكنه سيتطلب تغيرا كبيرا في الاستراتيجيات والأدوات التي تستخدمها الولايات المتحدة لتحقيقها وزيادة المشاركة الأمريكية.

يجب أن تتبع سياسة الولايات المتحدة تجاه غزة هدفين رئيسيين:

١. قم بتثبيت غزة، ومعالجة الظروف الإنسانية والاقتصادية السيئة، ومنع، أو إذا اقتضى الأمر، تقصير أي صراعات مستقبلية بين حماس وإسرائيل.

٢. متابعة إعادة الدمج السياسي والمادية لغزة والضفة الغربية بطريقة تعزز حل الدولتين وتتجنب الفصل الدائم بين المنطقتين.

تتسق هذه الأهداف مع السياسة الأميركية السابقة والجهود الدولية التي أعطت الأولوية للمصالحة الفلسطينية الداخلية أو وقف إطلاق نار طويل الأمد بين إسرائيل وحماس. لقد فشلت هذه الجهود، ويرجع ذلك جزئيًا إلى أنها تمت متابعتها بشكل مستقل عن بعضها البعض، وكانت تفتقر إلى التنسيق الدولي والمشاركة الاستباقية للولايات المتحدة.

وجد توتر بين هذين الهدفين، ويصعب متابعتها في وقت واحد. إن سياسة تركز على مواجهة الطوارئ الفورية في غزة تخاطر بالحد من الضغط على حماس وإضفاء الشرعية عليها، وبالتالي إضعاف السلطة الفلسطينية في أي مفاوضات لإعادة الإدماج. قد تحتاج السياسة التي تركز فقط على إعادة دمج غزة والضفة الغربية إلى سنوات، وخلال هذه الفترة من المحتمل أن تزداد الأزمة الإنسانية سوءًا. على الرغم من هذا التوتر، يمكن لسياسة الولايات المتحدة، ويجب عليها، أن تسعى إلى تحقيق كلا الهدفين، والاعتراف بالميزان المطلوب، وإدارة المفاوضات الضرورية بين المتطلبات المتضاربة. من هذين الهدفين، يستنبط المؤلفون استراتيجية تتكون من ثلاثة محاور، والتي يجب متابعتها بكثافة أكبر بكثير مما كانت عليه في الماضي:

١. استخدام وسائل دبلوماسية واقتصادية قوية للتخفيف من حالة الطوارئ الإنسانية والاقتصادية والأمنية في غزة.

٢. بالتشاور الوثيق مع الشركاء الآخرين، دعم بنشاط العملية السياسية التي تسعى في الوقت نفسه إلى إعادة دمج الضفة الغربية وقطاع غزة ووقف إطلاق النار على المدى الطويل بين إسرائيل ومجموعة من الفصائل الفلسطينية التي تضم حماس وفتح والتي لديها مباركة منظمة التحرير الفلسطينية، إدارة المفاضلات اللازمة بين الضرورات المتضاربة.

٣. خطة للطوارئ، أهمها نزاع رئيسي آخر بين إسرائيل وحماس.

في الوقت الذي تتحول فيه الولايات المتحدة بعيداً عن السياسة الأولى في الضفة الغربية، يجب عليها تجنب استراتيجية غزة فقط التي تتجاهل جهود السلام بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. مثل هذا الإهمال من شأنه أن يعزز الانقسام الفلسطيني، ويمكّن حماس على حساب السلطة الفلسطينية، ويقضي على أي فرصة لصفقة سلام إسرائيلية فلسطينية في المستقبل.

قبل أن تتمكن الولايات المتحدة من تعزيز حل للأزمة في غزة بشكل موثوق، يجب عليها أن تبتعد عن العديد من القرارات السياسية الرئيسية الأخيرة. يجب عليها أن تلتزم مجددًا بمتابعة حل الدولتين والتصرف بطريقة تدعم هذا الهدف. ويشمل ذلك إعادة الأموال الأمريكية إلى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، وخاصة لعملياتها الحيوية في غزة، وإيجاد طرق لإغلاق الخرق مع السلطة الفلسطينية التي اتبعت قرارات نقل السفارة الأمريكية في إسرائيل إلى القدس، القنصلية الأمريكية العامة في القدس إلى السفارة الأمريكية. وبدون هذا الالتزام، فإن العديد من اللاعبين المهمين – والأهم من ذلك السلطة الفلسطينية – سوف ينظرون إلى الجهود الأمريكية بشكوك عميقة، مقلقين من أن التركيز الأمريكي على غزة هو مجرد جهد لفصل النظام السياسي الفلسطيني بشكل دائم وإلغاء إمكانية حل الدولتين. يجب ألا يكون هذا هو هدف الولايات المتحدة، ويجب ألا يُرى على هذا النحو. وطالما استمرت إدارة ترامب في متابعة سياساتها الحالية، فإن أي جهد تقوم به الولايات المتحدة للقيام بدور أكبر في غزة سوف يكون ميتًا عند الوصول.

الاستقرار الفوري

ونظراً لحجم غزة وكثافتها السكانية، لا يمكن لاقتصادها أن يعمل أثناء إغلاقه. وحتى لو كان سكانها البالغ عددهم مليوني نسمة يحصلون على قدر غير محدود من الكهرباء والمياه، فإنهم لا يستطيعون شرائها بدون وظائف. ولا يمكن توفير مثل هذه الوظائف إلا في إطار اقتصاد قابل للبقاء، ويتطلب اقتصاد غزة السليم وجود تدفق أكثر حرية من الناس والسلع إلى جانب توفير الماء والكهرباء. بعبارة أخرى، ترتبط هذه القضايا بعمق – دون إحراز تقدم على الإطلاق، سيكون التقدم في أي مجال محدودًا.

يجب اتخاذ عدة خطوات لزيادة حرية الحركة والنشاط الاقتصادي. يجب على إسرائيل أن تعيد إصدار تصاريح تدريجية لسكان غزة للعمل في إسرائيل، مما يزيد عددهم من مبلغ أولي صغير بمرور الوقت، كما ينبغي أن يسمح لفئات جديدة من الناس بمغادرة غزة للعمل والتدريب المهني. وتشمل الخطوات الرئيسية الأخرى: إعادة فتح المناطق الصناعية وتطويرها داخل حدود غزة مع إسرائيل ومصر ؛ توسيع مناطق الصيد قبالة ساحل غزة ؛ وتخفيف قيود الاستخدام المزدوج على الواردات، فضلاً عن القيود الأخرى المفروضة على الصادرات.

يجب على المجتمع الدولي العمل في وقت واحد لمعالجة طوارئ الماء والكهرباء بشكل مباشر. يجب على إسرائيل ومصر اتخاذ خطوات لتعزيز إمدادات الكهرباء التي توفرها للبيع في غزة، حيث أشار كلاهما إلى أنهما حريصتان على القيام بذلك، في حين أن السلطة الفلسطينية يجب أن تخفض تكلفة الوقود في غزة حتى يمكن لمحطتها أن تعمل بقدرة أكبر. . يمكن تطوير مصادر الطاقة المتجددة، مثل الحقول الشمسية داخل وخارج غزة، بسرعة وبتكلفة منخفضة. وسيظل الدعم من المانحين الدوليين ضرورياً لتوفير نفقات الكهرباء قصيرة الأجل في غزة إلى أن يؤدي تحسين الظروف الاقتصادية إلى تمكين سكان غزة من دفع تكاليفها بأنفسهم.

لزيادة إمدادات المياه الصالحة للشرب، يجب أن تركز المساعدات الدولية على البنية التحتية القائمة وعلى إصلاح مشكلة تفشي أنابيب المواسير، وعلى مشاريع تحلية المياه على المدى القصير والطويل. يجب أن يتم ضخ المزيد من المياه من إسرائيل. كما أن التمويل المستمر ضروري لضمان الكهرباء لمحطة معالجة مياه الصرف الصحي

الرئيسية في غزة. بالإضافة إلى ذلك، يجب على إسرائيل تخفيف القيود المزدوجة الاستخدام للسماح للمواد المطلوبة لإكمال بناء محطات معالجة مياه الصرف الصحي الجديدة.

إذا كانت الولايات المتحدة ستلعب دورًا جادًا وذو مصداقية في تحسين الوضع في غزة، فيجب على واشنطن تجاوز هذه المناطق، واستئناف التمويل للأونروا حتى تتمكن من استعادة الخدمات في غزة، واستعادة وتوسيع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية). المساعدة التي تذهب إلى غزة، ودعم برامج النقد مقابل العمل. يجب على الولايات المتحدة أيضاً أن تضاعف على الأقل عدد موظفيها من الموظفين المحليين في غزة، وأن تنظر في السماح للمسؤولين الأمريكيين بدخول غزة مرة أخرى بعد غياب دام ١٥ عاماً، وإنشاء منصب رفيع يركز على تحسين الوضع على الأرض في الضفة الغربية. وقطاع غزة لتوحيد الكيانات الحكومية الأمريكية ذات الصلة في كل من واشنطن والمنطقة. يجب أن يقدم هذا الشخص تقاريره مباشرة إلى المسؤول الكبير في الولايات المتحدة المسؤول عن الإشراف على القضية الإسرائيلية الفلسطينية.

الترتيبات السياسية المستدامة

يوصي المؤلفان بالعمل نحو ترتيب سياسي مستدام على ركيزتين، يتم السعي إليهما كجزء من مبادرة أوسع: (١) اتفاق بين السلطة الفلسطينية وحماس حول إعادة الدمج التدريجي للضفة الغربية وغزة، و (٢) على المدى الطويل. وقف إطلاق النار بين إسرائيل ومجموعة من الفصائل الفلسطينية التي تضم حماس وفتح والتي تحظى بمباركة منظمة التحرير الفلسطينية.

لقد فشلت جهود عديدة لمتابعة هذه المسارات بشكل مستقل. دمجهم من شأنه أن يجلب فرصة أكبر للنجاح. على سبيل المثال، يتطلب وقف إطلاق النار بين إسرائيل وحماس تخفيف الحصار، وهو أمر ممكن فقط بموافقة إسرائيل، وهو احتمال أصعب بكثير بدون وجود للسلطة الفلسطينية في غزة. وبالمثل، فإن إعادة الإدماج بدون وقف إطلاق نار جاد ستستمر ما دام الهدوء يدوم، حيث أن وجود صراع كبير جديد بين حماس وإسرائيل سيجعل من المستحيل على السلطة الفلسطينية الاستمرار في الاندماج مع حماس في الوقت نفسه مع الحفاظ على السلام مع إسرائيل.

وإذا ما نجح مثل هذا الترتيب، فسوف ترى حماس نهاية لخنق القطاع الاقتصادي ويمكن أن تتخلى عن مسؤوليات الحكم غير المرغوب فيها في غزة بينما يتم تضمينها في صنع القرار السياسي الفلسطيني. ستحصل إسرائيل على هدوء طويل الأمد. وستحصل السلطة الفلسطينية على الوحدة الوطنية التي يريدها الفلسطينيون العاديون بأعداد كبيرة وأفعال من إسرائيل و / أو لاعبين دوليين تعزز موقفهم في الضفة الغربية وتشير إلى التقدم نحو حل الدولتين.

يتطلب هذا الاقتراح تنازلات من قبل جميع الأطراف. سيتعين على حماس الموافقة على تعليق أعمال القتال على المدى الطويل، والسماح للسلطة الفلسطينية بالعودة إلى قطاع غزة، والدخول في عملية تتضمن تقليص قدراتها العسكرية بشكل كبير. سيتعين على إسرائيل أن تخفف بشكل كبير القيود المفروضة على حركة البضائع والناس من وإلى غزة، على الرغم من مخاوفها الأمنية، وتحمل حماس، وليس السلطة الفلسطينية، المسؤولية عن التعديات على وقف إطلاق النار. سيتعين على إسرائيل أيضاً أن توافق على خطوة ذات مغزى داخل الضفة الغربية لإعلام السلطة الفلسطينية بالتزامها المستمر بحل الدولتين. سيتعين على السلطة الفلسطينية استعادة سيطرتها على الوزارات التي تواجه المهمة الشاقة المتمثلة في خدمة سكان غزة الذين يتعرضون للضرب بينما تقبل انضمام حماس إلى عملية

صنع القرار على مستوى فلسطين. يتوجب على كل من إسرائيل والسلطة الفلسطينية أيضاً قبول أن تحتفظ حماس ببعض من قدراتها العسكرية في الوقت الحاضر.

في حين أن هذا الاتفاق قد يكون غير محتمل اليوم، يعتقد المؤلفون أنه عندما تتاح لحظة من الفرص، فإن الصيغة السياسية هي التي ستنجح على الأرجح.

دور أميركي أكبر في تنظيم الحل

تتطلب الاستراتيجية الموصوفة التنسيق الفعال بين العديد من الجهات الفاعلة الدولية المعنية. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا إذا استخدمت الولايات المتحدة نفوذها للمساعدة في تنسيق الجهود في شراكة وثيقة مع مصر ومكتب المنسق الخاص. يجب على الولايات المتحدة ألا تحاول الاستيلاء على العملية، ودفع اللاعبين الرئيسيين الآخرين، لأن نفوذها المحدود مع الممثلين الفلسطينيين يعني أنها لا تستطيع حل هذه المشكلة بمفردها. لا تتعامل الولايات المتحدة مع حماس ولا يوصي المؤلفون بفتح أي قناة مباشرة كهذه. بالإضافة إلى ذلك، توترت علاقات الولايات المتحدة مع السلطة الفلسطينية بشكل كبير في الأشهر الأخيرة. ومع ذلك، فإن الولايات المتحدة لديها التأثير الأكبر لأي جهة فاعلة مع إسرائيل، ودول الخليج المختلفة، والاتحاد الأوروبي (EU)، والعديد من الدول الأوروبية، وبالتالي لها دور خاص تلعبه في هذا الجهد.

يجب أن تعمل الولايات المتحدة، وأونسكو، ومصر بهدوء في الحفلة، والمشاركة مع إسرائيل والسلطة الفلسطينية وحماس والمجتمع الدولي في رؤية مشتركة للتنمية الاقتصادية لغزة، بينما في الوقت نفسه يمكن للولايات المتحدة ومنسق الأمم المتحدة أن يتقدموا في جدول أعمال التنمية الاقتصادية للضفة الغربية. وبمجرد مواءمة الأهداف والأساليب، يجب على الأطراف تشكيل ائتلاف دولي يستطيع فيه اللاعبون الخارجيون القيام بأدوار قيادية منسقة في مختلف القطاعات الفرعية أو المشاريع. كجزء من هذا الجهد، ينبغي على الولايات المتحدة دعم آلية دولية يتم إنشاؤها من قبل مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة (UNSCO) لتوفير المزيد من الإغاثة المباشرة في حالات الطوارئ في غزة.

يجب أن توجه شراكة مماثلة بين الولايات المتحدة ومصر والأونسكو السعي وراء ترتيب سياسي طويل الأجل. يمكن لمصر ومكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة (UNSCO) أن يجعلا نفوذهما مع حماس والسلطة الفلسطينية وخبرة في المصالحة الفلسطينية الداخلية السابقة ومفاوضات وقف إطلاق النار بين إسرائيل وحماس، بينما يمكن للولايات المتحدة أن تعرض نفوذها الفريد مع الجهات الفاعلة الأخرى. يجب أن تتفق مصر، وأونسكو، والولايات المتحدة، بالتشاور مع الأطراف، على خطة سياسية مشتركة وأن تجمع الجهات الخارجية الأخرى.

وكجزء من هذا الجهد، ينبغي على الولايات المتحدة الضغط على دول الخليج وجامعة الدول العربية للضغط علناً على حماس لقبول سلطة السلطة الفلسطينية وتشجيع الدور البناء الذي لعبته قطر في تقديم المساعدات إلى غزة، ولكن تأكد من أن الرسالة القطرية إلى حماس هي المصرية – الأمم المتحدة – الولايات المتحدة الخطة هي الخيار السياسي الوحيد. يجب على أوروبا أن تقدم للسلطة الفلسطينية حوافز للدخول في ترتيبات سياسية وأن توفر الضغط عند الضرورة. سيظل التوصل إلى اتفاق من إسرائيل وحماس والسلطة الفلسطينية / منظمة التحرير الفلسطينية أمراً صعباً بشكل غير عادي، لكن هناك حملة كبيرة بين جميع الأطراف الخارجية التي تتمتع بأكبر قدر من النجاح.

الولايات المتحدة الأمريكية

* تلعب دور المنسق الدولي، والضغط على جميع الجهات الخارجية للوقوف وراء مصر والولايات المتحدة الأمريكية. مقاربة.

* استخدم علاقتها الخاصة مع إسرائيل لتشجيعها على إنهاء الحصار، واتخاذ خطوات في الضفة الغربية تقوي السلطة الفلسطينية، وإظهار جديتها بشأن حل الدولتين.

* إعادة إرساء بعض النفوذ والنفوذ لدى السلطة الفلسطينية عن طريق عكس بعض التحولات الأخيرة في السياسة.

مصر

* الاستمرار في لعب دور الوسيط بين السلطة الفلسطينية وحماس في التفاوض على ترتيبات إعادة الدمج.

* العمل مع إسرائيل على تخفيف الحصار، وذلك باستخدام علاقات الدفاع القوية والموقع الجغرافي.

* توفير كهرباء إضافية لغزة على المدى القريب.

* لعب دورًا في مراقبة وتنفيذ أي اتفاقية.

منظمة اليونسكو

* تولي دورًا أكبر في تنفيذ المشاريع داخل غزة.

* العمل كوسيط فوري بين إسرائيل وحماس.

* نظراً لدور الأمم المتحدة المركزي في استراتيجية تدويل السلطة الفلسطينية، تشجيع السلطة الفلسطينية على أن تكون أكثر مرونة في القيام بدور أكبر في غزة.

المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة

* حفز التعاون بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية في اتفاق حول غزة من خلال تقديم فرص لإسرائيل والمساعدات المالية للسلطة الفلسطينية والمشاريع في غزة.

* إصدار بيان تفسيري تدعمه جامعة الدول العربية يؤكد أهمية "سلطة واحدة، مسدس واحد" في غزة.

دولة قطر

* الاستمرار في العمل كجهة مانحة هامة للمشاريع المالية داخل غزة. التنسيق بعناية مع منسق الأمم المتحدة (UNSCO) والولايات المتحدة للتأكد من أن هذه المشاريع تعزز مصر – UNSCO-U.S. خطة.

* التأكد من أن أي وساطة سياسية لا تتعارض مع الدور المصري.

أوروبا

* تحفيز تعاون السلطة الفلسطينية، مثل تقديم المزيد من الاعتراف والدعم الدبلوماسي المرتبط بالتقدم في غزة.

* إعادة برمجة التمويل والمساعدة إذا لم تكن السلطة الفلسطينية متعاونة في السعي إلى حل بناء لغزة أو تحاول خنق غزة مالياً.

* توفير الحوافز الاقتصادية والسياسية والعواقب لإسرائيل كجزء من صفقة غزة.

* يمكن للدول غير الأوروبية، وخاصة سويسرا والنرويج، لعب دور بناء في تشجيع وتكرار الخطة السياسية مع حماس وتنسيق المساعدات من أوروبا إلى غزة.

* يمكن أن تساعد سويسرا والنرويج في تنفيذ ورصد أي اتفاق.

الأردن

* استخدم علاقته مع السلطة الفلسطينية وإسرائيل للضغط على كلا الجانبين للموافقة على مصر–الولايات المتحدة–الولايات المتحدة. خطة.

تركيا

* توفير التمويل للمشاريع داخل غزة ولكن فقط من خلال آلية التمويل المتفق عليها. التنسيق بعناية مع منسق الأمم المتحدة (UNSCO) والولايات المتحدة للتأكد من أن هذه المشاريع تعزز مصر – UNSCO-U.S. خطة.

* تجنب (وتثني الولايات المتحدة عن) لعب دور في عملية الوساطة السياسية بخلاف تعزيز الدعم لمصر–الأمم المتحدة–الولايات المتحدة. خطة.

التخطيط للطوارئ

يجب أن تستعد السياسة الأمريكية للتغييرات المهمة في المشهد السياسي الذي قد يخلق تحديات قاسية، ولكن أيضًا فرصًا جديدة. السيناريو الأكثر أهمية سيكون نزاعًا عسكريًا جديدًا كبيرًا بين إسرائيل وحماس. يجب على الولايات المتحدة أن تكون مستعدة أيضاً للتغيير في القيادة الإسرائيلية أو الفلسطينية التي يمكن أن تخلق فرصاً جديدة لتحقيق انفراج.

يجب على الولايات المتحدة بذل كل جهد ممكن لمنع القتال. ومع ذلك، في حالة اندلاع الصراع، يمكن أن يخلق لحظة تشعر فيها جميع الأطراف بضغط هائل لكي تكون أكثر مرونة. في مثل هذا السيناريو، يجب على الولايات المتحدة والمجتمع الدولي تجنب إغراء اتخاذ أبسط الطرق، حيث تتفاوض مصر على صفقة "هادئة مقابل هادئة" تنتهي بعمليات عدائية فورية، لكنها تحافظ على الوضع الراهن. وبدلاً من ذلك، يجب على الأطراف متابعة اتفاق أكثر تفصيلاً وشمولاً مثل الاتفاق الموضح أدناه.

لا يمكن تطوير مثل هذا الاتفاق من الصفر في خضم حرب سريعة. إذا كانت الولايات المتحدة ستتابع الترتيبات السياسية الموصى بها في هذا التقرير الآن، فإنه يمكن وضع الأساس للأطراف لقبول هذه النتيجة في لحظة أزمة. وهكذا، حتى لو كانت السلطة الفلسطينية وإسرائيل وحماس غير مستعدين بعد لقبول مثل هذه الصيغة اليوم، فإن السعي وراءها الآن يمكن أن يسهل نجاحها في المستقبل.

استنتاج

إن الوضع في غزة يحمل تحديات غير عادية، ويدرك المؤلفان أن الأحزاب الناقدة قد ترفض هذه المقترحات مرات عديدة قبل أن تتاح لها الفرصة للنجاح. بيد أن الإطار الوارد في هذا التقرير يمثل أفضل فرصة للهروب من الوضع الحالي. من خلال اقتراح جهد يركز على إعادة الدمج السياسي للنظام السياسي الفلسطيني واستقرار غزة، على المدى القريب والبعيد، يهدف المؤلفان إلى تجاوز السياسات الفاشلة في العشر سنوات الماضية. يمكن للولايات المتحدة أن تساهم بشكل كبير في هذا الجهد. يجب أن تأخذ على عاتقها دورًا أكثر نشاطًا، وتعمل بشكل وثيق مع جهات خارجية أخرى، إسرائيل والفلسطينيين لإنهاء الكارثة الدائمة في غزة.

فلسطين في وجه العاصفة التصفوية

عبد الحميد الهمشري . الدستور . ٢٠١٨/١٢/٩

(كاتب وباحث في الشأن الفلسطيني)

إذا كانت عوامل تفجر الانتفاضة الأولى في الثامن من كانون أول ١٩٨٧م والتي تمر اليوم ذكراها الواحدة والثلاثون، قد توافرت حينها لظروف حكمت على الشعب الفلسطيني مواجهة العدو الغاصب للأرض الفلسطينية والمتنكر لكل المواثيق والعهود الدولية، ترتيب أولوياته نحو الاستقلال وحق تقرير المصير، أججت نيران الغضب الفلسطيني في وجه الاحتلال فاختار الحجر ليكون في مواجهة المدفع والدبابة وأعتى الأسلحة والرصاص الحي وأثبت للقاصي والداني أن الكف قد شل فعل المخرز، تقاسم الأدوار فيها كل مكونات الشعب شيباً وشباناً وأطفالاً، ذكوراً وإناثاً، لمواجهة الصلف الصهيوني اللامتناهي والهادف لخنق الوجود الفلسطيني على الأرض الفلسطينية تمهيداً لنزعه منها، بعد أن تمكن من إخراج منظمة التحرير وفصائلها المقاتلة من لبنان في العام ١٩٨٢ وإبعادها عن مناطق التماس مع فلسطين وفق ما رسمه هنري كيسنجر زعيم الآيباك الصهيوني في واشنطن، المتحكم بالقرار الأمريكي في السياسة الدولية، تعرض خلالها الفلسطينيون للاعتقال والتصفيات الجسدية وهدم بيوت المقاومين ونهب أراضي الفلسطينيين بهجمات استيطانية. نالت تلك الانتفاضة الدعم والمساندة وتعاطف شعوب العالم أجمع بعد أن أظهرت ممارسات العدو الوحشية ضد أطفال الحجارة أسود ميادين المواجهات مع جيش الاحتلال زيف ادعاءاته بما ارتكبه ضدهم من تصفيات في الميدان وتكسير للعظام، أسهمت الصحافة العالمية بفضح ممارسات العدو بنقل حي ومباشر وموثق لتلك الممارسات، وقد استمر وهجها مشتعلاً زهاء الخمس سنوات متواصلة، أحداث جسام حصلت في المنطقة العربية أنقذت العدو الصهيوني من مأزقه ووقفت حجر عثرة أمام الطموح الفلسطيني، فكانت الثمرة والآمال والطموحات للتضحيات الجسيمة في هذه الانتفاضة، دون مستوى الطموح تمثلت في تفاهمات أوسلو التي استغلها العدو الصهيوني في بناء المزيد من المستوطنات والاقتحامات للأماكن المقدسة في فلسطين، المسيحية منها والإسلامية خاصة المسجد الاقصى في القدس عاصمة فلسطين الروحية والحضارية، وبناء الجدار العازل والطرق الالتفافية وإنشاء المزيد من القواعد والنقاط العسكرية لتوفير المزيد من الحماية للمستوطنين المسلحين وتنغيص الحياة على الفلسطينيين.

وفي ظل انعدام التوازن الدولي والإقليمي الذي تئن تحت وطأته المنطقة منذ اجتياح العراق من قبل قوات التحالف الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية حيث كان العراق السند القوي للانتفاضة، والخلل الأمني الذي تعاني منه عدد من دول الإقليم، فقد أسهم ذلك في تجرؤ الرئيس الأمريكي ترامب على خطوات أقدم عليها في سبيل تصفية القضية الفلسطينية، منها اعترافه بالقدس عاصمة للكيان العبري ونقل سفارة بلاد إليها ليخرجها من بند التفاوض، وكذلك التضييق على الأونروا تمهيداً لحلها لشطب حق العودة للاجئ الفلسطيني، وهناك خطوات كثيرة لاحقة متوقع حصولها بضغط ترامبي على درب التصفية النهائية للقضية الفلسطينية تلزم دولاً مرتبطة بالولايات المتحدة للاعتراف بالدولة العبرية وإقامة التمثيل الدبلوماسي معها على حساب القضية والشعب

الفلسطيني والوقوف في وجه كل محفل دولي لمنع إدانة الاحتلال وممارساته الاستيطانية والقمعية أو تجريمه، الأردن وفلسطين أدركوا أن وراء الأكمة ما وراءها وأن خطراً يتهدد فلسطين وشعبها ومقدساتها جراء الخطوات الصهيونية الأحادية الجانب للحيلولة دون نشوء دولة فلسطينية بسند من الولايات المتحدة التي لم تعد دولة راعية للسلام فما يهمها وفق تصريحات ترامب الأخيرة هو أمن الكيان العبري دون النظر من جانبه للحقوق الوطنية المشروعة للفلسطينيين وفق القرارات والشرائع والمواثيق والعهود الدولية، الشعب الفلسطيني من جانبه في الداخل مدعوماً بسند قوي من الأردن الشعبي والرسمي لم يستكن منذ تجاوزات اليمين الصهيوني لتفاهمات أوسلو حيث فجر انتفاضات وهبات عديدة كانتفاضة الأقصى وهبة النفق والقدس والبوابات على مداخل الأقصى وآخرها مسيرات العودة التي ما زالت تنطلق من غزة منذ نقل السفارة الأمريكية للقدس استخدمت فيها الطائرات الورقية التي أدخلت الرعب في قلوب المستوطنين فيما يطلق عليها مستوطنات غلاف غزة في سبيل إسقاط العاصفة التصفوية.

ذكرى انتفاضة الحجارة

علي جرادات . الخليج . ٢٠١٨/١٢/٩

يصادف اليوم مرور ٣١ عاماً على اندلاع انتفاضة الحجارة، (١٩٨٧-١٩٩٤). تحل ذكرى تلك الانتفاضة الشعبية الكبرى فيما يواجه الشعب الفلسطيني، قضية وحقوقاً ونضالاً ورواية، هجوماً أمريكياً «إسرائيلياً»، (بالمعنييْن السياسي والميداني)، عنوانه مؤامرة «صفقة القرن»، و«قانون أساس القومية» اليهودي، لتصفية القضية الفلسطينية بالمعنى الوجودي للكلمة. بالمقابل، يبدو أن قيادتيْ «فتح» و«حماس» ليستا في وارد اتخاذ خطوات عملية، ولا تتوافر لديهما إرادة سياسية جدية لإنهاء انقسامهما المدمر وطيّ صفحته السوداء، فيما يعلم الجميع أن خيار الوحدة والمقاومة هو خيار الشعب الفلسطيني، وأنه الخيار الوحيد القادر على استنهاضه وانخراطه، بصورة شاملة جديّة وفاعلة، في المواجهة السياسية والشعبية الدائرة لإسقاط هذه الصفقة التصفوية.

ولعل في تجربة انتفاضة الحجارة ما يكفي من الدروس والعِبر والخبرة التي يمكن استلهامها، والبناء عليها في شروط سياسية وميدانية مختلفة، وفي ظروف دولية وقومية وإقليمية ووطنية مغايرة. كيف لا؟ وهي الانتفاضة التي عجز الاحتلال عن وأدها في مهدها، وعجزت إجراءات القمع والبطش والتنكيل عن إخماد لهيبها الذي عمَّ «سهل الشعب كله».

كيف لا؟ وهي الانتفاضة التي خطفت زمام المبادرة من الاحتلال، وعزلته، وأحرجته سياسياً، وتفوقت عليه أخلاقياً، وحيَّدت، بدرجة كبيرة، قوته العسكرية والأمنية والتكنولوجية، اتصالاً بطابعها الشعبي الواسع.

كيف لا؟ وهي الانتفاضة التي نقلت مركز ثقل المقاومة إلى الوطن، بعد خمس سنوات من اختلال ميزان القوى، نتيجة ضرب الركيزة الأولى للثورة، وتشتيت قواتها بفعل اجتياح جيش الاحتلال للبنان، عام ٨٢، ما أثبت أن الشعب الفلسطيني لا يستسلم للظروف المجافية واختلالات ميزان القوى، ولا يكف عن إطلاق مبادراته الكبرى لاستعادة زمام المبادرة.

كيف لا؟ وهي الانتفاضة، (وهنا الأهم)، التي ارتفع، في معمعانها، إقبال الشعب على التنظيم والانتظام، حيث ازدادت، بصورة غير مسبوقة، أشكال التنظيم الشعبي القائم قبل اندلاعها، وانبعثت، من رحمها، أشكال تنظيمية نوعية جديدة، فعدا انطلاق حركتيْ «حماس» و«الجهاد»، نشأت لجان الحراسة (الأمن)، ولجان التموين (الاقتصاد)، ولجان القوات الضاربة، (الدفاع)، ولجان الإصلاح وفك النزاعات، (القضاء)، ولجان التكافل الاجتماعي، (الشؤون الاجتماعية)، ولجان التعليم الشعبي، (التربية والتعليم)، ولجان العمل الصحي، (الصحة)، ولجان استصلاح الأراضي، (الزراعة)، كلجان تتابعها القيادة الوطنية الموحدة «السرية الملاحقة»، (الحكومة)، التي يلتزم الشعب بقراراتها، بصورة طوعية. هنا انتقلت علاقة التنظيم الشعبي المُقاوم بالبرنامج الوطني التحرري من التأطير والتوعية والتعبئة والتحريض إلى تجسيد هذا البرنامج في «سلطة وطنية شعبية».

كيف لا؟ وقد كثف الأمر، هنا، «رابين»، كوزير حرب الاحتلال آنذاك، بالقول: «ينبغي إخراج الجيش من عش الدبابير»، و«ليتني أصحو يوماً لأجد غزة، وقد غرقت في البحر». هنا كانت بداية تفكير قادة الاحتلال

ب«الانفصال» عن الفلسطينيين، كإستراتيجية لتحقيق ثلاثة أهداف، هي: إجهاض انتفاضة الحجارة، كحدث وفكرة، وتقليص خطر العامل الديموغرافي الفلسطيني على («يهودية «إسرائيل»،) وتقليص أعباء الاحتلال المادية والأمنية والسياسية والأخلاقية من دون إنهائه. وهذا هو بالضبط ما أضمره، (ونجحوا في تحقيقه)، قادة الاحتلال من وراء موافقتهم على مسار «مدريد أوسلو».

كيف لا؟ وقد قطع مسار «مدريد أوسلو» سياق تلك الانتفاضة، فيما كان المطلوب تطويرها، والتمسك بها، (كفعل واستراتيجية)، أذهلت العالم، وأربكت قادة الاحتلال، وباتوا يخشون تجددها خشية البشر للطاعون، ووحدت الشعب الفلسطيني في الوطن والشتات. إن الاستعجال في استثمار تلك الانتفاضة، هو نقطة البداية لديناميكية التفكيك والانقسام والاختزال الجهنمية التي أصابت المقاومة والحركة الوطنية الفلسطينية المعاصرة، والحقوق الوطنية، ومنظمة التحرير الفلسطينية، كإطار وطني جامع.

في ذكرى الانتفاضة... حصاد التاريخ..!

أكرم عطا الله ـ الأيام ـ ٢٠١٨/١٢/٩

الذاكرة الفلسطينية ملأى بالمناسبات، والتاريخ الفلسطيني في قرنه الأخير الذي امتاز بالهجمة الأشرس على وطنه منذ وعد بلفور مليءٌ بالانتفاضات، أولها التي بدأت عام ١٩١٩ في يافا بين الفلسطينيين واليهود، وآخرها مطلع هذا القرن فيما عُرفت بالانتفاضة الثانية، وما بينهما من انتفاضات وهبّات كانت عبارة عن ردات فعل لهجوم لم يتوقف حتى اللحظة.

ولكن انتفاضة الحجارة كانت مختلفةً وشكّلت نقطة تحول في حياة الشعب الفلسطيني، ووضعته على الخارطة السياسية لينتقل مشروعه إلى مسار جديد من العمل، وإن لم يحقق هذا المشروع أهدافه حتى اللحظة. فقد بدأت تلك الانتفاضة من مخيم جباليا بقطاع غزة عندما قام سائق شاحنة إسرائيلي بصدم سيارة عمال كانوا عائدين من العمل في إسرائيل.

في اليوم الثاني قام المواطنون بتشييع جثامين الشهداء العمال، ولأن مركز الجيش الإسرائيلي كان قريباً من المقبرة، فقد نزل المشيعون بعد الانتهاء من مراسيم الدفن وبدؤوا بإلقاء الحجارة تعبيراً عن سخطهم، ففتح الجنود النار بكثافة ليصاب عدد كبير من المواطنين ويسقط أول شهيد في الانتفاضة، وهو حاتم السيسي، وهكذا مع تشييع اليوم الثاني تستمر الأحداث لتتدحرج إلى باقي قرى ومخيمات ومدن فلسطين، ولم يكن أحد يعلم أن هذه الأحداث ستستمر لسنوات وستأخذ الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي نحو اتجاهات جديدة.

لم يختلف الفلسطينيون كثيراً على الأحداث، وبسرعة التقطت الفصائل الوطنية اللحظة وشكلت غرفة عمليات مشتركة عُرفت بـ "القيادة الوطنية الموحدة" كآلية تنسيق بينها وقيادة لحركة الجماهير التي تندفع يومياً للشوارع للاشتباك مع جنود الجيش وعرباتهم، وسلاحُها الوحيد كان الحجارة، وقد أطلقت القيادة الوطنية الموحدة منذ بيانها الأول شعاراً للانتفاضة هو "نحو كنس الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة".

الانتفاضة وضعت الشعب الفلسطيني في موضع متقدم، إذ احتلت أولى نشرات الأخبار في كل التلفزيونات العالمية، وأضحت حدثاً فرض نفسه على العالم، وأعادت تظهير القضية الفلسطينية من جديد، خاصةً بعد معارك ٨٢ والتي انتهت بتشتيت القوات الفلسطينية في أكثر من دولة، وخروجها من لبنان ومرور سنوات من السكون للقضية الفلسطينية، جاءت الانتفاضة لتعيد الشعب من جديد، وتضع القيادة الفلسطينية في تونس في الواجهة، وتفتح لها أروقة السياسة الدولية لتتسلم زمام المبادرة، متكئةً على شعب قدم لها خشبة خلاص من محاولات شطب بعد الخروج من بيروت.

منذ الأسابيع الأولى تمت مأسسة الانتفاضة من أعلى القيادة وصولاً للجان في المدن والقرى والمخيمات الفلسطينية وبكافة الاختصاصات، من لجان ثورية إلى لجان اجتماعية وطنية وإغاثية، وتم الطلب من أفراد الشرطة من الفلسطينيين العاملين في سلك الشرطة الإسرائيلية الاستقالة، وقد لقيت قيادة الانتفاضة التزاماً كاملاً من كافة الأفراد والمؤسسات، وتم تهيئة الاقتصاد الفلسطيني الفقير بما يتناسب مع مستجدات اللحظة التاريخية،

وتم التعبير عن رفض الاحتلال من خلال إضرابات بأيام محددة تعلنها القيادةُ الوطنية الموحدة في بياناتها التي كانت تصدر تباعاً، يتلقّفها المواطنون كبرنامج عمل ملزِم للجميع، باعتبار أن كل ما يحدث هو خطوة على طريق كنس الاحتلال.

كانت الإجراءات الإسرائيلية تزداد شراسة، فقد أمعنت في البطش حد الجنون ونشرت أهم وحداتها القتالية النظامية المجهزة للحروب الكلاسيكية، مثل ألوية جولاني وغفعاتي وحتى لواء المظليين، بل وقامت بتشكيل لواء جديد هو لواء "كفير" من أقوى وحداتها لحرب الشوارع الذي انتشر في الضفة الغربية، لكن كل إجراءاتها لم تكن لتثني شعباً شعر أنه لأول مرة يُمسك زمام أموره بيده، وقرر أن يتحرر من الاحتلال صاعداً نحو كنسه وإقامة دولته المستقلة.

بعد واحد وثلاثين عاماً من الشعار والتضحيات والفعل المتواصل، لم نكنس الاحتلال بكل ما فعلنا، ولم نصل للحظة التي استولدت ذلك الحلم الجميل، وما زال الاحتلال جاثماً على صدورنا يتحكم بكل شيء فينا، بل زادت سرقة الأرض وزاد الضغط على الفلسطينيين وتباعدت الدولة أكثر، ولم يعد الحديث عن حل الدولتين قائماً، وكل ما فعلناه أننا شكلنا نظام حكم تحت الاحتلال، وأخذنا منه العمل الأسود، وتحول الاحتلال إلى احتلال ناعم تحرَّرَ هو من مسؤوليته عن الشعب الفلسطيني والتزامه.

وما بين الحلم والواقع هوةٌ كبيرة، بل تعقدت أكثر بين الفلسطينيين، حيث الصراع الدامي على هذه السلطة تحت الاحتلال ومن يحكم هذا الشعب البائس والفقير ليصبح تحت سلطته، فلا الاحتلال بقي ليوفر فرص العمل، ولا السلطة في غزة والضفة قادرتان على توفيرها بحكم تحكم الإسرائيلي بالاقتصاد، وبقينا معلقين دون القدرة على التقدم للأمام واستحالة العودة للوراء، لنجد أنفسنا بعد واحدٍ وثلاثين عاماً من الحلم والشعار أسرى كابوس لا نعرف كيفية الخروج منه.

إسرائيل التي تجيد استغلالَ كل شيء، تمكنت من حرمان الفلسطينيين من تحقيق إنجاز من الانتفاضة، لتستغل أعظم حركة شعب لتسريع مشروعها بالتخلص من الكتلة السكانية الفلسطينية، وتحديداً في غزة، ارتباطاً بمشروع الثمانينات الديموغرافي الذي شكل أساس السياسة في إسرائيل، ولتستغل ظروف إقليمية انكسر فيها الموقف العربي بسبب حرب الخليج واختناق منظمة التحرير الفلسطينية، لتدخل في مفاوضات معها تمهيداً لعملية الانفصال أو التخلص من غزة، وهنا تم توقيع اتفاق أوسلو والذي كان عنوانه الأبرز "غزة" وتلحق بها أريحا".

وما بين الشعار والواقع جرت أحداثٌ كثيرة يمكن تسجيلها على سلم بياني هابط، لم تكن في صالح الفلسطينيين بل أخذتهم باتجاهات معاكسة لهبوب رياحهم. لماذا؟ وكيف؟ تساؤلات كثيرة أصبحت بحاجة إلى اجابة لم يجر التوقف عندها.

والأهم فيما حدث مع بداية الانتفاضة، ان إسرائيل أحالت قراءة الظاهرة إلى مراكز دراسات متخصصة، وخرجت تلك المراكز بتحليل الظاهرة من خلال نظرية هرم الغرائز والحاجات، لتقول إن سبب الانتفاضة هو الوضع الاقتصادي المرفّه والدخل المرتفع الذي وفّرته إسرائيل للفلسطينيين، جعلتهم يجتازون المراحل الأولى في الهرم ووصلوا إلى مرحلة متقدمة، وهي تحقيق الذات على شكل تطلعات وطنية. وبعدها اتخذت إسرائيل القرار بإعادة

إفقار المجتمع وإعادة الفلسطينيين وإشغالهم في الطوابق الأولى من الهرم، وها نحن عدنا فعلاً بعد تجربتنا الطويلة نتحدث عن أزمة الزواج والغرائز والفقر والأكل والمسكن والأموال والوظائف.. كل شيء بحاجة إلى دراسة، فهل يحدث ذلك عندنا؟

«المقتطف».. ٢٠١٨/١٢/٩م

كيفَ يُستهدَف الفلسطينيون في القدس بحملة تطهير عرقي؟

جوناثان كوك ـ (ذا ناشيونال) ـ ٢٠١٨/١٢/٢

خلال زيارته القصيرة إلى إسرائيل قبل أسبوعين، عرض الرئيس التشيكي، ميلوس زيمان، على حكومة بنيامين نتنياهو اليمينية القومية المتطرفة حافزاً صغيراً؛ فافتتح زيمان مركزاً للثقافة والتجارة، "البيت التشيكي"، في مكان يقع مباشرة خارج أسوار "القدس القديمة".

وفي الافتتاح، أعرب الرئيس التشيكي عن أمله بأن يكون ذلك بمثابة تمهيد لقيام بلده بنقل سفارتها من تل أبيب إلى القدس. وإذا كان الأمر كذلك، فإن جمهورية التشيك ستصبح أول دولة أوروبية تسير خلف قيادة الرئيس الأميركي دونالد ترامب الذي نقل السفارة الأميركية إلى القدس في أيار (مايو).

كان هذا النوع من التأييد هو الذي شجع في الفترة الأخيرة حكومة نتنياهو، والمحاكم الإسرائيلية، والمسؤولين في القدس ومنظمات المستوطنين، على تصعيد هجومهم المشترك ضد الفلسطينيين في القدس القديمة والأحياء المحيطة بها.

لم تخفِ إسرائيل مطلقاً طموحها للاستيلاء على القدس الشرقية، المنطقة الفلسطينية التي احتلتها في العام ١٩٦٧ ثم قامت بضمها بعد ذلك، كطريقة لمنع قيام دولة فلسطينية قابلة للحياة.

وهكذا، بدأت إسرائيل على الفور في بناء قوس من المستوطنات اليهودية على أطراف القدس الشرقية من أجل عزل سكانها الفلسطينيين عن منطقتهم السياسية الرئيسية، الضفة الغربية.

بعد أكثر من عقد الآن، قامت إسرائيل بتعزيز هيمنتها ببناء جدار خرساني عملاق يمر عبر القدس الشرقية. وكان الهدف هو فصل الأحياء الفلسطينية ذات الكثافة السكانية العالية والقصية، وضمان أن تكون المناطق الأكثر قيمة والأكثر هشاشة –المدينة القديمة والمناطق المحيطة بها– أكثر سهولة للاستعمار، أو "التهويد"، كما تسميه إسرائيل.

هذه المنطقة، التي تشكل قلب القدس، هي المكان الذي توجد فيه الأماكن المقدسة الرائعة، مثل المسجد الأقصى وكنيسة القيامة.

تحت غطاء حرب ١٩٦٧، قامت إسرائيل بعملية تطهير عرقي لعدة مئات من الفلسطينيين الذين يعيشون بجوار "الجدار الغربي"، وهو جدار استنادي يقدسه اليهود لمجمع المسجد الأقصى المرتفع. ومنذ ذلك الحين، ظل القادة الإسرائيليون يزدادون جوعاً للسيطرة على المجمع الإسلامي المقدس نفسه، والذي يعتقدون بأنه بُني على معبدين يهوديين مفقودين منذ زمن بعيد.

أجبرت إسرائيل السلطات الإسلامية للمجمع على السماح لليهود بزيارته بأعداد قياسية، حتى مع أن معظم هؤلاء يريدون أن يروا المسجد وهو يُستبدل بمعبد يهودي ثالث. وفي الأثناء، حدّت إسرائيل بشدة من أعداد الفلسطينيين الذين يستطيعون الوصول إلى الموقع المقدس.

حتى الآن، تحركت إسرائيل في الغالب خلسة، مُحدِثة التغييرات بالتدريج حتى لا تغامر بإثارة غضب العالم العربي أو استدراج رد فعل غربي. أما الآن، بعد قيام الرئيس ترامب بنقل السفارة الأميركية، فيمكننا أن نلاحظ ظهور ثقة إسرائيلية جديدة وملموسة.

على أربع جبهات، أظهرت إسرائيل مزاجها الجديد الواثق والحازم. أولاً، وبمساعدة المحاكم الإسرائيلية التي تصبح أكثر تواطؤا باطراد، قامت بتكثيف جهودها لإخلاء الفلسطينيين من منازلهم في البلدة القديمة ومباشرة خارج أسوارها التاريخية.

وفي الشهر الماضي، أصدرت المحكمة الإسرائيلية العليا حكماً يمنح تفويضاً بإخلاء ٧٠٠ فلسطيني من سلوان، وهي حي كثيف السكان يقع على سفح تلة أسفل المسجد الأقصى. وتستعد "عتيرت كوهانيم"، وهي منظمة مستوطنين يدعمها حراس مسلحون مدعومون من الحكومة، للاستيلاء على وسط سلوان.

وسوف يعني ذلك المزيد من عناصر الأمن الإسرائيلي والشرطة الذين يحمون السكان المستوطنين، والمزيد من مسؤولي المدينية الذين يفرضون قواعد التخطيط المنحازة ضد الفلسطينيين. وسوف تبرر الاحتجاجات التي ستنشأ حتماً عن ذلك المزيد من الاعتقالات في حق الفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال. هذه الكيفية التي يعمل بها التطهير العرقي البيروقراطي.

كما رفضت المحكمة العليا أيضا التماسا ضد إخلاء عائلة فلسطينية من الشيخ جراح، وهو حي رئيسي آخر بالقرب من البلدة القديمة في القدس. ويفتح هذا القرار الطريق أمام طرد عشرات الأسر الأخرى.

ووصفت منظمة "بتسيلم"، جماعة الحقوق الإسرائيلية، هذا الحُكم بأنه "يجيز أوسع تحرك لطرد الفلسطينيين وتجريدهم من أملاكهم على الإطلاق منذ العام ١٩٦٧".

وفي الوقت نفسه، وافق برلمان إسرائيل على قانون لتسريع استيلاء المستوطنين على الأرض.

على مدى سنوات عديدة، أقرت إسرائيل إنشاء سلسلة من المتنزهات الوطنية حول البلدة القديمة بذريعة الاحتفاظ بـ"مناطق خضراء". وتطبق بعض هذه المتنزهات على الأحياء الفلسطينية لتمنعها من التوسع، بينما تم إعلان إقامة أخرى على أراضي منازل فلسطينية قائمة لتبرير طرد ساكنيها.

والآن، عكس البرلمان المسار. وسوف يسمح القانون الجديد، الذي صاغته مجموعة أخرى للمستوطنين، حركة إلعاد، ببناء المساكن في المتنزهات العامة، وإنما لليهود فقط.

يتمثل هدف حركة إلعاد المباشر في تعزيز الوجود الاستيطاني في سلوان، حيث أشرفت على بناء متنزه وطني بالقرب من الأقصى. وقد تم تزوير الآثار لتُثبت –كما يُفترض– أن المنطقة كانت ذات مرة تحت حكم الملك داود، في حين تم مسح آلاف السنوات من التاريخ التالي، وعلى الأخص كل ما يتعلق بالوجود الفلسطيني الحالي.

وتشمل أنشطة منظمة إلعاد الاستيطانية القيام بأعمال تنقيب تحت المنازل الفلسطينية، من أجل إضعاف أساساتها.

بالإضافة إلى ذلك، سوف يهيمن مركز زوار جديد بثيمة تاريخية يهودية على مدخل سلوان. ويتم استكمال المشروع بنظام نقل هوائي "تلفريك" بكلفة ٥٥ مليون دولار، والمصمم لحمل آلاف الزوار من السياح لمدة ساعة فوق سلوان والأحياء الأخرى، بحيث يجعل السكان الفلسطينيين غير مرئيين بينما يتم إيصال الزوار دون عناء إلى الحائط الغربي (حائط المبكى) من دون أن يكون عليهم الالتقاء بالفلسطينيين مطلقاً.

كما أن لدى المستطنين طرقهم الماكرة الخفية الخاصة بهم لترحيل الفلسطينيين. فبتواطئ من السلطات، قاموا بتزوير وثائق للاستيلاء على المنازل الفلسطينية الأقرب إلى المسجد الأقصى. وفي حالات أخرى، قام المستوطنون بتجنيد متعاونين من العرب بغرض خداع الفلسطينيين الآخرين وجعلهم يبيعون منازلهم.

وبمجرد أن يحصلوا على موطئ قدم، يقوم المستوطنيون نمطيا بتحويل المنزل الذي تم الاستيلاء عليه إلى مجمع مسلح. ويندلع الضجيج منه في الساعات المبكرة، ويتم إخضاع الأحياء الفلسطينية إلى مداهمات الشرطة المتكررة وتُترك القمامة على أبواب منازلها.

بعد أن تم بيع منزل في موقع استراتيجي في الحي الإسلامي من البلدة القديمة للمستوطنين مؤخراً، قامت السلطة الفلسطينية بتشكيل لجنة تحقيق في البيع. لكن السلطة الفلسطينية تظل شبه عاجزة عن وقف هذا النهب بعد أن أقرت إسرائيل قانوناً في العام ١٩٩٥، والذي يجرد السلطة من أي دور في القدس.

ويجري الآن تطبيق الإجراء نفسه بشدة ضد بعض السكان الذين يحاولون إيقاف النهب الذي تمارسه عصابات المستوطنين.

في الأسبوع قبل الماضي، تم للمرة الثانية اعتقال عدنان غيث، محافظ القدس المقيم في سلوان، ومُنع من دخول الضفة الغربية والالتقاء بمسؤولي السلطة الفلسطينية. ويخضع عدنان الحسيني، الوزير الفلسطيني لشؤون القدس، لحظر سفر إسرائيلي لمدة ستة أشهر.

وفي نفس الأسبوع، تم اعتقال عشرات من الفلسطينيين في القدس بتهمة العمل مع السلطة الفلسطينية من أجل إيقاف بيع المنازل للمستوطنين.

إنها حملة استنزاف هادئة، والتي تهدف إلى التخلص من سكان القدس الفلسطينيين وتقليل أعدادهم. وتأمل الحملة في حملهم في النهاية على اليأس والانتقال للعيش في ضواحي المدينة البعيدة خارج الجدار أو الذهاب إلى الضفة الغربية.

ما يحتاج إليه الفلسطينيون في القدس على وجه السرعة هو إعطاؤهم سبباً للأمل –وإشارة واضحة إلى أن الدول الأخرى لن تنضم إلى الولايات المتحدة في التخلي عنهم.

---

*صحفي مستقل مقيم في مدينة الناصرة.

*نشر هذا التقرير تحت عنوان: How Palestinians in Jerusalem are being targeted in a campaign of ethnic cleansing

التطورات في الشمال تعيد طرح الأسئلة المهمة

عوض عبد الفتاح ـ عرب ٤٨ ـ ٢٠١٨/١٢/٨

من الصعب التنبؤ بما ستسفر عنه التطورات على الحدود اللبنانية الفلسطينية، بعد أسابيع أو أشهر، بعد أن شرعت إسرائيل، وبحذر شديد وتوجس كبير من احتمال رد فعل من حزب الله، في هدم الأنفاق التي حفرها الحزب.

لا تزال التحليلات والتوقعات المنصبة على هذا الحدث متواصلة، وهناك شبه إجماع على أن أيا من الطرفين ليس معنيا بحرب شاملة في هذه اللحظة، مع أن لا أحد يعرف كيف سيكون الرد من الجانب اللبناني إذا قررت إسرائيل الانتقال إلى هدم الأنفاق من داخل الأرض اللبنانية.

ليست إسرائيل راغبة في رؤية الصواريخ تنزل إلى قلبها أكثر مما نزل عليها أثناء العدوان الوحشي الذي شنته على المقاومة اللبنانية قبل ١٢ عاماً؛ ولا لبنان قادر على تحمل عدوانٍ إسرائيلي أشد وحشية وأكثر فظاعة، الذي قد يطال كل البنية التحتية كما يصرح حكام إسرائيل. وأسوأ كابوس بالنسبة للبنانيي وللعرب والفلسطينيين في هذه الظروف، هو أن يحل الدمار في بلد عربي عزيز آخر هو لبنان، بعدما حل في القطر السوري المجاور، حتى لو تم زعزعة الجبهة الداخلية الإسرائيلية بصواريخ حزب الله في مواجهة قادمة. ولبنان كما هو معروف يعيش أسوأ أزماته الداخلية، على كل المستويات. وهذا آخر ما يحتاجه هذا البلد العربي.

تأتي هذه التطورات بعد أسابيع قليلة على جولة عدوان إسرائيل محدودة فاشلة ضد قطاع غزة والمقاومة الفلسطينية، وفي ظل أزمة حكومية شديدة داخل نظام الأبرتهايد الاستعماري، يخضع رئيسه بنيامين نتانياهو لشبهات بالفساد وخيانة الأمانة، وفي مواجهة مع أقطاب تحالفه الحاكم على خلفية الفشل في إخضاع الشعب الفلسطيني، وحركة مقاومته.

من المفترض أن يستحضر تصدر الصراع مع إسرائيل، وخصوصًا حذرها الشديد في تعاملها مع حركات المقاومة الفلسطينية واللبنانية واستخفافها بالنظام السوري، المشهد السياسي في الأيام الأخيرة شروط ومقولات ومفاهيم أساسية تتعلق في كيفية مواجهة الأعداء الخارجيين والانتصار عليهم، وليس فقط الصمود بوجههم، الذي يتم عادة بأثمان تفوق الخيال، من حيث الخسائر البشرية والمادية وحجم الدمار الذي يسببه العدوان. وليس قول الأمين العام لـ"حزب الله"، حسن نصر الله، بعد انتهاء حرب العام ٢٠٠٦، بأنه لو كان يعرف النتيجة لما أقدم على عملية أسر الجنود الإسرائيليين التي كان ذريعة العدوان الصهيوني، سوى تأكيداً على ذلك، مع أن أداء المقاومة اللبنانية في مواجهة العدوان كان مُبهرًا وشحن الأمة العربية من محيطها إلى خليجها (باستثناء قبيلة آل سعود وبعض أتباعها) بنفس ثوري لم تعرفه الأمة سوى في الفترة الأولى من حكم جمال عبد لناصر، في الخمسينات وأوائل الستينات ، وبعد العبور الأسطوري للجيش المصري لقناة السويس في العام ١٩٧٣. كل ذلك يؤكد على أهمية إجراء الحسابات الدقيقة لكل خطوة يقدم عليه المتمسكون بدفة القيادة.

لكن عند تقييم حسابات القوة والضعف، لا بد من الانتباه، إلى أنه رغم انهيار النظام العربي الرسمي وهزيمته الماحقة، وانحطاطه الأخلاقي والوطني، وانتصار الثورات المضادة، فإن نظام الأبرتهايد الاستعماري، لا يزال يعمل حساباً لقوى المقاومة، رغم كل ما عليها من ملاحظات وعيوب، صغيرة وكبيرة. وتصبح الصورة أكثر وضوحاً إذا ما أجرينا مقارنة لذلك مع الخفة والاستخفاف التي تتعامل فيه إسرائيل تجاه النظام السوري "الممانع"، الذي لم يجرؤ مرةً واحدة في الردّ على الاعتداءات المستمرة، منذ عام ٢٠٠٧، وتكثفت خلال الحرب الأهلية الأخيرة.

مع ذلك، لا يجوز أخلاقيا ولا إستراتيجيًا مواصلة التجاهل والتعمية على ما فرضته الغضبة العربية الشاملة من مطالب وحقوق، وما كشفته من ظلم فاحش وتوحش بهيمي من قبل الأنظمة بحق الناس، ولم يكن ولن يكون مقبولا أن تتورط حركة مقاومة ضد ثورة شعب عربي عرف بوطنيته وعدائه الأصيل ضد التوسع الاستعماري الصهيوني.

من المفترض أنه بعد كل ما جرى أن تصبح أهداف المواجهة مع إسرائيل هو تحقيق استقلال الشعب وحرية الفرد وسعادته وأمنه، وليس المواجهة من أجل المواجهة. لم يعد منطقيا أن تكون الأنظمة أو حركات المقاومة ضعيفة الإحساس بكرامة الإنسان وحريته ورغبته في العيش في دولة حرة ومتحررة، ليس فقط من الاستعمار بل أساسًا من الاستبداد.

ألم نسأل أنفسنا، لماذا تواصل التأخر الحضاري والقمع والفقر وسحق المعارضة في الأقطار العربية التي رحل عنها الاستعمار، منذ أكثر من سبعين عامًا؟ ولماذا عجز العرب عن وقف زحف المشروع الاستيطاني التوسعي الصهيوني في فلسطين والجولان السوري؟ ولماذا يتصاعد التوسع التطبيعي بصورة سافرة وعارية تماماً، مع أنظمة خليجية وغيرها؟

إن انتصار وعودة الاستبداد بنسخة أكثر وحشية وهمجية في الأقطار العربية التي ثارت شعوبها، ليست نهاية المطاف، ولا يجوز أن يحتفي أي عاقل أو صاحب ضمير أو أي قومي عربي حقيقي بهذه العودة، أو بإعادة التأهيل للطغاة. كما احتضان القوى الدولية للطغاة العرب والمستعمرين الصهاينة لن يمنع تجدد الثورات، بعد أن تكون قد التقطت أنفاسها وتخلصت من قيادة انتهازية، وأعادت بناء هياكلها القيادية على أسس جديدة.

إن كل الأسباب التي فجرت الغضب العربي ما زالت قائمة، وهي اختصارًا: الفقر، القمع، الاستبداد والفساد من جهة؛ ومن جهة ثانية، الفشل في هزيمة المشروع الصهيوني وتمددّه. لم يعد يقبل المواطن العربي أن تكون معارضته لنظامه احتجاجًا على هذه الإخفاقات وبالاً عليه، أو ان تُصنف في خانة الخيانة؛ هو أصلاً لم يعد يكترث لهذه الخزعبلات والتضليل والتشويه. هو يخطو خطوة إلى الوراء، وربما أكثر، ليس استقالة من الدور، بل لإعادة ترتيب أوراقه واستئناف دوره، متسلحاً برؤية التغيير على المدى التاريخي.

وإذا ما تركزنا في سورية، لأهميتها الإستراتيجية في معادلة الصراع مع إسرائيل، ولحجم الكارثة الداخلية، فإنه لا مخرج من هذه الكارثة إلا عبر وقف الحرب نهائيا وتحقيق مصالحة شاملة، من خلال عملية الانتقال السياسي الديمقراطي على أنقاض الاستبداد والفساد، وإعادة توحيد البلاد والشعب.

لقد باتت معادلة التغيير والانتصار الحقيقي، هو تلازم عملية البناء الداخلي، بناء الحكم والمجتمع والفرد على أسس الديمقراطية والحريّة والعدالة في خدمة الإنسان العربي؛ بموازاة التحضير وتوفير مقومات المواجهة مع الأعداء الخارجيين. الانتصار للإنسان بكونه إنسانا هو مفتاح الانتصار. الانتصار من أجل الحياة.

قادة أهل السنة يستقدمون الوليّ الفقيه

عبد الستار قاسم ـ رأي اليوم ـ ٢٠١٨/١٢/٦

لم يأت إلى خلدي يوم أستعمل فيه تعبيرات ومصطلحات طائفية مذهبية تمزيقية، لكن أهل الفتنة بقيادة السعودية فرضوا علينا استعمال مصطلحات الفتنة رغم أنوفنا، وفشلت وسائل الإعلام في مواجهة هذه المصطلحات.

يتردد على مسامعنا دائما أن إيران الشيعية تتطلع إلى السيطرة على المنطقة العربية وتشييعها ومن ثم إقامة دولة الولي الفقيه. طبعا لا يشرحون ما يعنونه بالولي الفقيه، ويبقون المصطلح بدون تفسير واضح لكي يبقى على رنته المخيفة المخفية بغموضه. وهذا أسلوب ليس غريبا عن ساحة أهل الفتنة الذين يعطون معارضيهم باستمرار أوصافا اصطلاحية لا يتم تفسيرها وذلك من أجل حشد الرأي العام ضدهم. هم يستفيدون من علم النفس الذي يرى في الغموض دربا من دروب المجهول الذي قد يولد خوفا في نفوس المستمعين.

ويتردد إلى مسامعنا أيضا أن حزب الله اللبناني سيقيم دولة الولي الفقيه في جنوب لبنان، واستغرقوا في الدعاية ضد حزب الله إلى أن وصفوه بالإرهابي وأغلقوا قناته الفضائية، وأخذوا يرددون اسم حزب اللات بدل حزب الله، ويسمون السيد حسن نصر الله ب حسن نصر اللات، علما أن الصهاينة يرون في حزب الله التهديد الأول لوجود كيانهم. والمؤسف أن العديد من أصحاب الرؤية الطائفية الفتنوية الضحلة أخذوا يرددون ذات المصطلحات.

لقد فسرت قبل سنوات عدة مرات أسباب كراهية العديد من الأنظمة العربية للثورة الإيرانية، وشرحت ذلك في كتابي المعنون سقوط ملك الملوك لعام 1979. قلت في الكتاب إن العرب سيقفون ضد إيران وسيحاربونها لأنها: 1) ستتطلع لأن تكون دولة قوية ومؤثرة على المستويين الإقليمي والعالمي، والعرب يكرهون الأقوياء من أهل المنطقة ويفضلون زوالهم؛ 2) إيران الجديدة ستقف بوجه الهيمنة الأمريكية على المنطقة، وهذا لا يروق للعرب الذين يخدمون أمريكا برموش أعينهم وخزائن أموالهم؛ 3) إيران ستقف مع القضية الفلسطينية بما لا يرضي العرب بمن فيهم منظمة التحرير الفلسطينية؛ 4) إيران ستركز على التطوير العلمي والتقني لتنهض بنفسها وتصبح لاعبا أساسيا على المستوى العالمي. أي أن الموقف القيادي العربي من إيران ومنذ عام 1979 كان في أغلبه عدائيا، ولم يعمل العرب بتاتا على وضع خطط واستراتيجيات لمواجهة النهوض الإيراني، واستمروا في البحث عمن يمكن أن يواجه الإيرانيين بالوكالة فاختاروا الصهاينة وأمريكا.

ولم تسلم حماس والمقاومة الفلسطينية من التشويه والتجريح والإشاعات. فطالما وصفت بيانات حركة فتح حركة حماس بأنها حركة شيعة. وشرح عدد من رموز السلطة الفلسطينية بأن حماس والجهاد تنفذان مصالح إيرانية في المنطقة وتم تصنيف الحركتين من قبل أنظمة عربية والصهاينة والأمريكان بأنهما إرهابيتان. ووصل الحد بابن سلمان بأن يعطي الصهاينة حقا تاريخيا في فلسطين، وأصبح الفلسطينيون وفق جهله وتآمره هم الغزاة وليس الصهاينة.

لكن قادة أهل السنة لا يدركون أنهم بأعمالهم يستقدمون أهل الشيعة ومعهم الولي الفقيه. لم أر على الساحة العربية من تشيعوا، ولم أسمع عن برامج تشييع تمولها إيران في البلدان العربية، لكن هذا من الممكن أن لا يكون مستقبلا بسبب أفعال قادة السنة التي تتغذى على ثقة أهل السنة بأنفسهم وبمعتقداتهم وبقياداتهم المهزوزة أصلا. أي أن ما يحاول قادة عرب إفشاله حرصا على عروشهم وليس على الإسلام سيتحقق بسبب فشلهم هم في مختلف مغامراتهم وسياساتهم.

إذا نظرنا إلى الخريطة الثقافية والسياسية نرى التالي:

أولا: أغلب الذين يعترفون بالكيان الصهيوني هم من قيادات السنة. الذين يعترفون بالكيان الصهيوني هم أهل سنة وهم: منظمة التحرير الفلسطينية ومصر والأردن. هؤلاء جميعا من أهل السنة. أما الذين يتهافتون على التطبيع مع الكيان الصهيوني فهم مملكة المغرب، ومملكة آل سعود، والإمارات العربية والبحرين وعُمان، في حين أن قيادات منظمة التحرير ومصر والأردن عملت جهدها من أجل التطبيع الشعبي مع الكيان الصهيوني. هذه قيادات جميعها من أهل السنة، والسعودية تدعي أنها قيادة ما يسمى بالمعسكر السني.

ثانيا: قيادات أهل السنة هي التي تصر دائما على بقاء البلدان العربية ضعيفة ومتخلفة، وتبقى مرتاحة في أحضان الأمريكيين والصهاينة أعداء العرب والمسلمين. تخوفنا هذه القيادات من النفوذ الإيراني القادم، لكنها ترحب دائما بالنفوذ الأمريكي المستمر منذ عام 1945. نحن لا نريد أن يمارس أحد نفوذه علينا، وإذا أردنا الاستقلال فعلا فإن علينا التخلص من النفوذ الغربي بخاصة الأمريكي أولا، ثم التفاهم مع إيران وتركيا وكل دول الجوار العربي حول مختلف قضايا المنطقة. علينا ألا نختار بين هذا النفوذ أو ذاك، بل علينا أن نصر على استقلالنا كما تفعل إيران وتركيا. ومن غير المقبول بتاتا حشد النفوس ضد إيران وترطيبها تجاه الولايات المتحدة والصهاينة.

ثالثا: قيادات من أهل السنة تستمر في التحريض ضد المقاومة العربية في جنوب لبنان وجنوب فلسطين. حماس والجهاد وحزب الله وكل عناصر المقاومة ضد الصهاينة إرهابية بالنسبة لهم. إيران تدعم هذه المقاومة بالمال والسلاح والمعرفة العلمية والفنون العسكرية، والعرب من أهل السنة يحرضون ضدها ويستعينون بالعدو الصهيوني للقضاء عليها. وكم من مرة أفاد قادة صهاينة بأن قادة عرب طلبوا من الحكومة الإسرائيلية الاستمرار في حربها على حماس والجهاد وحزب الله؟ قد يقول أحد إن الصهاينة يكذبون. هذا صحيح. لكن مستوى كذبهم أقل بكثير من مستوى كذب القادة العرب، وصدقيتهم أعلى من صدقية القادة العرب.

رابعا: قادة عرب من أهل السنة هم الذين يقودون الفتن والحروب وسفك الدماء على الساحة العربية. السعودية والإمارات وقطر أنفقت المليارات واشترت كميات ضخمة من الأسلحة لتأجيج الصراع الدموي في العراق وسوريا واليمن وليبيا. وهي دول تآمرت على محمد مرسي أول رئيس مصري منتخب، وأنفقت أموالا طائلة من أجل استجلاب قوات من دول عربية للمشاركة في الحروب بخاصة في اليمن. قادة من أهل السنة هم الذين ابتدعوا الفتنة السنية الشيعية، وهم الذين بثوا الوعي الطائفي والمذهبي في نفوس وعقول الناس. لم يكن الناس في الساحة العربية على وعي بالفرق الإسلامية، ولم يأخذ الناس من صلاحية الرب في التكفير والأسلمة، لكن قادة

العرب مزقوا الناس وفتنوهم، ودفعوهم دفعا نحو الاقتتال. طبعا هنا لا نخلي سبيل الاستبداديين في بث الكراهية والبغضاء في صفوف المجتمعات العربية، لكن لم يكن علاج الاستبداد والظلم بمزيد من الظلم والقهر والقتل.

خامسا: قادة أهل السنة يستهترون بالثروات العربية وموارد العرب. عربي يتبرع بملايين الدولارات لنادي كرة قدم إنكليزي وجاره العربي المسلم لا يجد قوت يومه. أغلب أموال العرب ذهبت إلى بيوت المجون والخلاعة، وإلى خزائن أهل الغرب الأمريكية والبريطانية والفرنسية ليتمتعوا بها. الفقر والجوع يضربان أمة العرب، يضربان أهل السنة وقادة أهل السنة يخسرون الأموال على طاولات القمار وفي ألاعيب البورصات. هؤلاء ليسوا شيعة وإنما قادة من أهل السنة يسمعونهم ملايين الناس وهم ينفخون في بوق الفتنة. هم لا يذكرون الله وهم يبذرون أموال الأمة، لكنهم يرددون آيات قرآنية وأحاديث نبوية عندما يريدون صناعة الفتنة.

سادسا: قادة السعودية بالتحديد الذين يقولون إنهم يخدمون الحرمين الشريفين يعرقلون حكمة الحج عندما يمنعون التداول والنقاش والمحاضرات والندوات في موسم الحج. لقد حولت السعودية موسم الحج إلى طقوس خالية من المضمون وأفقدت الحج من جزء عظيم من قيمته الدينية. هذا تصرف لا يخدم الإسلام ولا المسلمين. وبسبب تبعية السعودية لأهل الغرب، بات العديد من الناس ومن أهل السنة بالذات يطالبون بإدارة إسلامية جماعية للمقدسات الإسلامية في الحجاز. والسعودية لا تتوقف عن ممارسة المغامرات الفاشلة طمعا منها في قيادة أمة الإسلام.

لو وضعنا ما أنجزه الإيرانيون وما يحاولون إنجازه في كفة الميزان، ووضعنا فتن وجهالة وإهمال قادة أهل السنة في ميزان لرجحت كفة المفتتين الخائبين والدليل على ذلك أنهم دخلوا في عقول الناس ونفوسهم من خلال وسائل إعلامهم الكاذبة والمضللة والمتجنية على الإسلام. كفة الإرهاب راجحة، وكذلك كفة التفريط بالأموال العربية والعزة والكرامة، وكفة الصهاينة الذين يغتصبون المقدسات الإسلامية. لكن هذا الرجحان لن يدوم. الظلم والزيف والتضليل والكذب لا يبقون معنا إلى الأبد. حبل الكذب قصير. ماذا سيكون موقف الناس العاديين من أهل السنة لو استطاعت إيران إغلاق مضيق هرمز وإركاع أهل الغرب؟ وماذا سيكون الموقف لو تمكنت المقاومة الفلسطينية من هزّ المدن الصهيونية بصوارخها ودفعت الصهاينة للهجرة من فلسطين؟ وكيف ستكون نظرة الناس لو استطاع حزب الله الاستيلاء ولو على مستوطنة صهيونية واحدة في شمال فلسطين؟ الناس في النهاية يشترون الإنجاز ولا يستمرون في الانجرار وراء الكذب والتضليل. الخطاب الفتنوي قد يبدو مفيدا لكن إلى حين، والناس في النهاية يميزون بين الطيب والخبيث. ولهذا أقول إن أفعال قادة أهل السنة ستدفع الناس إلى القناعة بأن ما تقوم به إيران هو الذي يلبي تطلعات أهل المنطقة، وأن ما يقوم به قادة أهل الشيعة هو الذي يشفي صدورهم ويلبي تطلعاتهم ويعزز آمالهم.

ما يقوم به قادة أهل السنة ليس مقنعا، وهم فقط يمزقون المسلمين ويحرضونهم بعضهم ضد بعض. وفي النهاية، الجمهور ليس معنيا بمذهب من يقودهم، وإنما معني بالسياسات التي ينفذها.

ببساطة، الناس يقدرون المنجزين والإنجازات، ويديرون ظهورهم للخيبات والإحباطات. قادة أهل السنة الذين يحملون المذهبية في سياساتهم أمثال سعد الحريري ومحمد بن سلمان خائبون فاشلون، وقادة أهل الشيعة يحققون

نجاحات سياسية وعلمية وتقنية، وأصبحوا أصحاب شان وهيبة. وإذا استمر الوضع على ما هو عليه الآن فإن إيران هي أقوى المرشحين لقيادة العالم الإسلامي برضا جماهير غفيرة من أهل السنة. ليس من المتوقع أن يتحول أهل السنة إلى التشيع، لكنهم يرغبون في رؤية مستقبل واعد أمامهم والذي لا يريد قادتهم العمل نحوه تحقيقه.

عبادة الأصنام عند متصهينة السودان

عبد الوهاب الأفندي ـ العربي الجديد ـ ٢٠١٨/١٢/٨

أعرف نفراً يقتاتون ليلا ونهارا على فكرة مؤامراتٍ مزعومةٍ تفسر عندهم كل حدث، فإذا عثرت بغلة في العراق، أو تدفقت السيول في الخليج، أو ارتفع سعر النفط أو انخفض، فلا بد أن يداً خفية وراء ذلك، لغرضٍ خفيٍّ أيضاً، وبطريقة خفية. (وهم وحدهم بالطبع يعرفون كل هذه الخفايا)!

وإذا ارتكب الحاكم العربي جريمةً نكراء في وضح النهار، ووقعت به عاقبة مكره، فلا بد أن الجهات إياها استدرجته. وإذا بدا أنه نجا من عاقبة إثمه، فلا بد أن "الجهات إياها" هي التي حالت دون عقابه، وقد تكون ضالعةً معه في الإثم، وقد يردد أحدهم المقولتين معاً، وفي المجلس نفسه، من دون أن يطرف له جفن.

ولا يعني هذا أن أعداء الأمة لا يتآمرون، فهم يفعلون ذلك ليل نهار. بل وفي العلن: في مناقشاتهم البرلمانية (ونحن يا حسرة ليس لدينا برلمانات "نتآمر" فيها، إلا على أنفسنا وشعوبنا)، وفي صحفهم وأجهزة إعلامهم (وأين إعلامنا؟)، وفي مراكز البحوث والدوريات والمؤتمرات.

ألم يعقدوا مؤتمر برلين لتقسيم العالم إلى مستعمرات، ومؤتمر بازل لإنشاء الدولة الصهيونية؟ ألم تنشر مقترحات "الاحتواء المزدوج" للعراق وإيران، ثم محاربة الإسلاميين في "فورين أفيرز"؟

(وبهذه المناسبة، كان الصديق الراحل جمال خاشقجي، رحمه الله، والعبد الفقير إلى مولاه، ممن دعي إلى مؤتمر في مجلس العلاقات الخارجية في نيويورك في التسعينات لمناقشة المقترحات الأخيرة!).

ألم يناقش غزو العراق في العلن، وشهورا طويلة؟ ومن منا لم يسمع بـ "صفقة القرن" و"مشروع نصر إسرائيل"، حيث بشّر بها المتآمرون أنفسهم على كل منبر؟

ولا بد أن الأعداء يكونون مقصّرين لو لم يتآمروا بهمّة، مثل تقصير قادة أمتنا في السياسة والفكر عن التصدي لتآمرهم، فوجود التآمر لا يبرئ ضحاياه من المسؤولية، إلا كما يبرئ الاعتذار بكيد الشيطان الرجيم الظالمين يوم الحساب!

وقد قلت مرة لقائلٍ، بعدما أكثر من ترداد ما يردّد: "كأنك تضع من تسميهم المتآمرين في مصاف الآلهة، فالواحد منهم بكل شيء عليم، وعلى كل شيء قدير..

فهو يعلم ما يسّر الزعماء وما يعلنون، ويوحي إليهم ليل نهار، ويأمرهم فيطاع، ويقدر فتنفذ الأمور كما يشاء، ولا يخطئ ولا يفشل، ولا يحدث في الكون إلا ما (يسمح به)"!

من شأن هذا التأليه أن يفتّ في عضد الأمة، ويجعلها تستسلم لهؤلاء "الآلهة" الذين لا يغلبون.

ومصداق ذلك ما نراه في السودان اليوم من تخبّط النظام والدائرين في فلكه بشأن مسألة التطبيع مع إسرائيل، ذلك أن دعاية النظام ظلت عقودا تروج أن كل ما يقع فيها من بلاء، وما يصيبها من فشل، وينزل بها من نوازل، هو من تدبير إسرائيل وأميركا وأعوانهما.

فإذا أساءت التعامل مع أهل جنوب السودان، ولم تُحسن إدارة الحرب أو إحلال السلم، اتهمت الصهاينة والصليبيين والامبريالية.

وإذا رفضت نصيحة المخلصين من أبناء إقليم دارفور المنكوب، وأطلقت بينهم جحافل الخراب، وثارت عليها الدنيا جزاءً وفاقاً، اتهمت إسرائيل والصهاينة أيضاً.

وإذا دمرت اقتصاد البلاد بسوء الإدارة والجهل والفساد، تحدثت عن "الحصار" والتربص.

ولا يمثل هذا الخطاب فقط تنصلاً من المسؤولية، بل هو دعوة إلى الركوع والسجود أمام المجرمين الصهاينة ومن أيدهم، فهؤلاء بيدهم مقاليد الاقتصاد، ومفاتيح السياسة الدولية، ومعايير حقوق الإنسان، ومنابر الإعلام الدولي، وحتى قلوب العالمين.

من هذا المنطلق، فإن التصرف الصحيح هو عبادة هذه الآلهة المصنوعة، كما كان عرب الجاهلية يعبدون أصناماً يصنعونها بأيديهم من التمر.

وهذا بالضبط ما وقع، حيث إننا طفقنا منذ سنوات نسمع همهمةً أصبحت اليوم صراخاً وعويلاً، حول ضرورة الخضوع لإملاءات إسرائيل وخطب ودها، عل الركوع والسجود بين يدي نتنياهو يرفع البلاء ويزيل الغمة.

وفي أحيانٍ كثيرة، يسخر لمثل هذا الغث من القول أشخاص وواجهات تبدو هامشية، مثل بعض الأكاديميين الهائمين في أبراجهم العاج، أو بعض الأحزاب الورقية أو الشخصيات التي احترقت من كثرة تقلبها، وقلة صدقها.

وهذه فضيلةٌ من ناحية، لأنها تؤكد أن مروّجي هذا الغثاء يخجلون من تهافته، ولا يريدون تبنّيه علناً. لكن يبدو أن هذا الخجل بدأ يتراجع، بعدما أصبح زعماء الأعراب يتزاحمون بالمناكب على التقرّب من هذه (الآلهة).

وكان من عجبٍ أن خصصت مساحة لا مبرّر لها في ما سمي "مؤتمر الحوار الوطني"، لطرح فكرة التطبيع مع إسرائيل والدفاع عنها. وقد اتخذ هذا ذريعةً حتى عند بعض الوزراء، لتبرير مناقشة قضية العلاقة مع إسرائيل، والتمهيد لتقبل هذا الإثم المبين.

وأعرف حقاً أن هناك في أعلى هرم السلطة السودانية من يؤمن إيمان العجائز بأن الأمر كله بيد إسرائيل، فلو كسبوا ودّها لأصبحوا من الفائزين.

لحسن حظ أهل العلم، ثبت بطلان هذه الخرافات، في السودان تحديداً، فقد فعل الرئيس جعفر النميري أكثر مما يحلم به هؤلاء: كان يخدم أميركا بإخلاص، وينفذ لها مؤامراتها في تشاد وإثيوبيا، ويدعم التطبيع في مصر.

وقد استقبل شارون وقدم خدمة ترحيل اليهود الفلاشا، وكان عند الرئيس الأميركي، روناد ريغان، من المقربين. لكن لعله أول رئيس في العالم يتم إسقاطه في ثورة شعبية، وهو في حالة "معراج" في البيت الأبيض، يلقى الوفادة والتكريم، فلم تغن عنه إسرائيل ولا أميركا من شيء.

وقع الشيء نفسه على دكتاتور إثيوبيا السابق، منغستو هايلي ميريام، الذي كان من القلائل الذي أيدته القوتان العظميان، خصوصا بعدما دعم تدخل أميركا في الكويت، وعرض إرسال جنود لدعم "عاصفة الصحراء". فلم ينفعه ذلك، حينما جاء القضاء المحتوم.

فلو كان هؤلاء المتأمرون آلهةً، كما يزعم هؤلاء، لنصروا أولياءهم والمتقرّبين إليهم. بل لنصروا أنفسهم، فقد هزمت أميركا في الصومال، أضعف بلدان أفريقيا، ودمرت أفغانستان الاتحاد السوفييتي العظيم، وتوشك أن تلحق به أميركا اليوم.

وهزمت غزة المحاصرة إسرائيل أكثر من مرة، بل إن نتنياهو وترامب عاجزان حتى عن إنقاذ نفسيهما من "المؤامرات" التي تحيكها ضدهما سلطات بلادهما القضائية. حقاً، لو كان هؤلاء آلهة ما وردوها!

فليخجل مروجو الخرافات، ممن يريدون أن يضيفوا إلى جرائمهم التي هي سبب محنتهم الحالية، جريمة أخرى بالمشاركة في جرائم غيرهم.

فليس بمتزعمي الدول العربية في الخليج أو وادي النيل في حاجةٍ إلى التواطؤ في جرائم إسرائيل ضد أهل فلسطين وجوارها حتى "يُسمح" لهم بالاستمرار في ارتكاب جرائمهم ضد شعوبهم.

بل الواجب عليهم، بالعكس، التوبة عن التآمر على شعوبهم، لأن هذا أسّ البلاء. ألا ترى أنهم، هم ومريدوهم من الذباب الإلكتروني والحقيقي، لا يقولون إلا كذباً؟

وهنا أيضاً يصبح الكذب فضيلة، لأنه اعترافٌ بأنهم على الباطل، ولهذا يقتلون ويعذبون كل من يقول طرفاً من الحقيقة عنهم.

---

* د. عبد الوهاب الأفندي أكاديمي سوداني أستاذ العلوم السياسية بمعهد الدوحة للدراسات العليا.

السبيل الوحيد لإنهاء الحرب في اليمن

جيفري فيلتمان . فورين أفيرز . ٢٠١٨/١١/٢٦

كانت الحرب في اليمن كارثة بالنسبة لمصالح الولايات المتحدة والمصالح السعودية على حد سواء وقبل كل شيء كارثة بالنسبة للشعب اليمني، فقد أشعلت أكبر كارثة إنسانية في العالم: إذ قُتل عشرات الآلاف من المدنيين وأصبح ما يقارب ١٤ مليون شخص معرضين لخطر المجاعة، وكانت خطأً استراتيجيا كذلك مما أدى إلى النتائج المحددة التي عملت الحملة العسكرية بقيادة السعودية على منع حدوثها، فالحوثيون أكثر تطورا عسكريا وأكثر قدرة على مهاجمة حدود اليمن مما كانوا عليه في بداية الحرب، إضافة إلى توسع النفوذ الإيراني وتعمق العلاقة بين الحوثيين وحزب الله اللبناني بشكل أكبر ورغم أن الإمارات العربية المتحدة خاضت معركة فعالة ضد القاعدة في اليمن، إلا أن الإرهاب لا يزال يشكل تهديدا خطيرا.

أصرت المملكة العربية السعودية لثلاث سنوات ونصف، مع انخفاض مصداقيتها، على أن النصر العسكري وشيك، ولمدة طويلة غضت الولايات المتحدة والقوى الأخرى النظر عن عواقب التدخل لكن اغتيال الصحفي جمال خاشقجي في القنصلية السعودية بإسطنبول في أكتوبر قد ركز اهتمام العالم على سلوك المملكة المتهور –بما في ذلك حربها الكارثية في اليمن–.

دعا كل من مايك بومبيو وزير خارجية الولايات المتحدة وجيمس ماتيس وزير الدفاع الأمريكي في وقت متأخر من أكتوبر ٢٠١٨ إلى إنهاء القتال، وأعربا عن تأييدهما العلني لمحادثات السلام التي اقترحتها الأمم المتحدة. ولكن دفع حرب معقدة مثل تلك التي تدور في اليمن للوصول إلى وقف لإطلاق النار من خلال المحادثات سوف يستغرق وقتا طويلا، ستعاني من خلاله البلاد أكثر وتتعمق الأزمة الاستراتيجية في الخليج بشكل أكبر.

هناك طريقة واحدة سريعة للمملكة العربية السعودية لإنهاء هذه الحرب العقيمة ذات النتائج العكسية، وذلك من خلال وقف حملتها العسكرية من جانب واحد وتحدي الحوثيين للرد بالمثل. القيام بذلك لن ينهي القتال داخل اليمن ولكن سيخلق الظروف اللازمة لإجراء محادثات سلام لكسب القادة اليمنيين، بدعم من الشركاء الإقليميين والدوليين، ومعالجة المشاكل الداخلية في البلاد وتنامي نفوذ إيران على حد سواء وعليه يجب على الولايات المتحدة أن تقود تحالفا للقوى يدفع المملكة العربية السعودية للتحرك أولا، بدلا من السماح لها بإطالة أمد المحادثات في إطار حرب محتدمة.

المحادثات لن توقف الحرب

اهتم مارتن غريفيث المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى اليمن منذ فيفري ٢٠١٨، بالمهمة الصعبة المتمثلة في إجراء محادثات سلام ذات مغزى، بحيث ركز جهوده على عدة جبهات في وقت واحد، فقد سعى إلى تأمين وصول المساعدات الإنسانية إلى ميناء الحديدة في البحر الأحمر والذي يمر عبره أكثر من ٧٠% من واردات اليمن، كما سعى في الوقت نفسه إلى إقناع التحالف الذي تقوده السعودية بالامتناع عن توجيه ضربات جوية ردا على الهجمات الصاروخية والصواريخ عبر الحدود من طرف الحوثيين، كما عمل على بناء الثقة لكلا

الجانبين من خلال خطوات مثل تبادل الأسرى وقيادة محادثات سياسية تتناول الترتيبات الانتقالية وخطر انفصال الجنوب.

يبدو نهج غريفيث معقولا، بحيث يمكن للقادة من الجانبين أن يقبلوا الأمر بسهولة أكبر (وبإمكان الأمم المتحدة أن تلعب دور الوسيط) لوقف إطلاق القذائف الحوثية والغارات الجوية السعودية ثم التوصل لوقف إطلاق نار شامل. يبدو غريفيث حكيما من خلال تقريره بدأ المناقشات السياسية دون انتظار وقف الأعمال العدائية أو انتظار الإجابة على سؤال "من يذهب أولا"، إضافة على ذلك وضع جدول أعماله لليمن في الوقت الذي كانت الولايات المتحدة أكثر تقبلا. ويبدو أنه قد حصل على دعم من المسؤولين في إدارة ترامب خلال المشاورات التي قام بها مؤخرا في واشنطن، بما في ذلك التي قام بها مع ماتيس فقبل أيام فقط أعلن وزير الدفاع عن دعمه لمحادثات السلام في حوار المنامة، وهو منتدى أمني رفيع المستوى يُعقد سنويا في البحرين، برعاية المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية.

لكن المشكلة في استراتيجية غريفيث للتفاوض "خطوة بخطوة" أنها ستستغرق وقتا طويلا، ففي اليمن تدور حرب كارثية ويواجه حوالي نصف السكان مجاعة محتملة وعليه لا مجال للمشاحنات، لكن التشاحن هو بالضبط ما تدعو له عملية غريفيث، ويرجع ذلك جزئيا إلى إمكانية جعل المفاوضات رهينة لمطالب غير معقولة من كلا المتحاربين، وعليه يمكن لمحاولات التفاوض على وقف إطلاق النار أن تتشابك بسهولة مع مسألة القيادة الانتقالية.

يعتبر رئيس اليمن غير الشعبي عبد ربه منصور هادي ذو الحالة الصحية السيئة غير مقبول على نطاق واسع، فهو يعلم جيدا بأن داعميه–المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة –سوف يسعدون بدفعه من أجل حل النزاع، وهذه المعرفة تجعله مفاوضا صعبا ومضطربا. لكن استبدال منصور هادي سيكون معقدا، فنائب الرئيس اللواء علي محسن مكروه من طرف الحوثيين لدوره في الحروب الوحشية ضدهم من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٩، ولا يثق به الإماراتيون لكونه عضوا في حزب الإخوان المسلمين اليمني فبدون مرشح واضح للقيادة الانتقالية يمكن أن تكسب تأييد طائفة واسعة من اليمنيين وداعميهم من الخارج، فإن تكييف وقف إطلاق النار على اتفاق التعاقب سيطيل القتال.

الطريق إلى السلام تدار من خلال الرياض

إنهاء الحملة العسكرية السعودية من جانب واحد سيخدم مصالح الرياض بقدر ما سيخدم مصالح الجميع إذ لن ينتهي هذا التوقف عن إراقة الدماء في اليمن فحسب، بل قد يبطئ أو يوقف تدهور سمعة السعودية العالمية. إذا كانت السعودية تنتظر إنهاء النزاع من خلال محادثات تهدف إلى وقف إطلاق النار، فقد يقرر الحوثيون أن المملكة ستخسر أكثر مما سيخسرونه في استمرار الأعمال العدائية. وعليه يمكن للحوثيين الحصول على اليد العليا في المفاوضات واحتجازهم رهائن من خلال تقديم طلبات غير معقولة للسعوديين.

مع ذلك، لا يبدو أن السعوديين يتحركون في هذا الاتجاه. بحيث أجابوا على دعوات السلام من بومبيو وماتيس بمزيد من الضربات الجوية. ولا يبدو أن توقف إدارة ترامب في نوفمبر عن إعادة التزود بالوقود في الجو

لرحلات طيران التحالف السعودي قد غيّر الحسابات السعودية. من الواضح أن الولايات المتحدة بحاجة إلى وسائل أخرى لإقناع السعودية. كانت هناك دعوات متكررة لتعليق مبيعات الأسلحة إلى الرياض. لكن بروس ريدل وهو زميل بارز في معهد بروكينغز، أشار إلى أن تعليق بيع قطع الغيار العسكرية إلى المملكة العربية السعودية سيؤدي سريعا إلى إطاحة القوات الجوية السعودية وبالتالي سيكون أكثر فعالية. إن الكونجرس الأمريكي مستعد حاليا لاتخاذ إجراءات عقابية ضد المملكة العربية السعودية ويمكن لإدارة ترامب أن تستخدم ذلك كوسيلة ضغط.

إن الوقف السعودي الأحادي الجانب محفوف بالمخاطر. فالحوثيين – الذين أشعلوا الحرب مع سيطرتهم العسكرية في عام ٢٠١٤ – سيستغلون ذلك دون شك ليبشروا بانتصار "مقاومتهم" ضد قوة النار التي أطلقت ضدهم. كما أن هناك احتمال من تفسير ذلك على أنه انتصار لإيران. فقد بالغت المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة بدرجة النفوذ الإيراني على الحوثيين في بداية الحرب كجزء من تبريرها للتدخل. لكن اليوم، على الرغم من أن الحوثيين لا يزالون غير تابعين لإيران بالطريقة نفسها مثل حزب الله في لبنان إلا أن النفوذ الإيراني في اليمن تزايد بشكل كبير.

لكن التهديد بتوسيع النفوذ الإيراني ليس سببا لتأجيل وقف إطلاق النار. في حين أن إنهاء الحرب من جانب واحد والتركيز على المحادثات السياسية التي ترعاها الأمم المتحدة لن يقضي على النفوذ الإيراني فمثل هذه الخطوات يمكن أن توقف هذا التوسع. من ناحية أخرى، فإن الحرب المستعرة في اليمن لن تؤدي إلا إلى نتائج مماثلة للحروب في العراق ولبنان: وجود إيراني راسخ بشكل دائم يعمل من خلال وكلاء عسكريين وفي نهاية المطاف قادر على توجيه السياسة الداخلية.

إن وقف إطلاق النار السعودي لا يمثل العلاج الفعال لكل المشاكل. فليس هناك ما يضمن أن الحوثيين سيردون بموافقتهم على تقاسم السلطة مع الزعماء اليمنيين المدعومين من السعودية أو أن الجنوب سيتوقف عن محاولاته للانفصال. فمن المرجح أن يستمر القتال المحلي على مستوى أدنى، حتى لو انتهت الحرب بين الحوثيين والسعوديين. فإن المملكة العربية السعودية ستستفيد من وقف عملياتها العسكرية حتى لو رد الحوثيون من خلال الاستمرار في إطلاق الصواريخ عبر الحدود: سيكون عكس هذا الدور في صالح السعوديين. سيحول العالم انتباهه إلى الحوثيين باعتبارهم المعتدين والمفسدين، وسيتم التسامح على نطاق واسع مع الدفاع السعودي عن النفس.

بعد توقف القتال

حرب اليمن لها جذور عميقة في السياسة التي تشوبها الريبة. فمنذ عام ٢٠٠٤ وحتى الإطاحة بالرئيس اليمني السابق علي عبد الله صالح في نوفمبر ٢٠١١، قام بدعم من السعودية، بتحريض حملات عسكرية متعددة ضد أنصار الله، الحركة السياسية للحوثيين. لقد وعد صالح بتحقيق انتصارات سريعة لكن تم تقويضه مرارا وتكرارا بمقاومة الحوثي القوية المدهشة، والتي تنذر بمصير السعوديين في الحرب الحالية.

لقد شارك الحوثيون عام ٢٠١١ في الاحتجاجات الشعبية ضد صالح، مما أقنع دول مجلس التعاون الخليجي– المعنية بالحفاظ على الاستقرار– بوجوب الانخراط في الأمر. فقد ساعد مجلس التعاون الخليجي بتشجيع قوي من الولايات المتحدة، بإزاحة صالح جانبا لحساب منصور هادي، الذي كان نائبه في ذلك الوقت. وعليه فقد تولى هادي السيطرة على حكومة انتقالية تحولت في النهاية إلى حكومة معترف بها دوليا لكنها عاجزة فعليا بقيادته اليوم.

فيما عقدت الأمم المتحدة مؤتمرا في ٢٠١٣–٢٠١٤ كُلف بإنهاء الفترة الانتقالية والتوصل إلى اتفاقات بشأن الانتخابات وتقاسم السلطة. كان الحوثيون مشاركين حذرين، ومنذ ذلك الحين أصبح من الواضح أن وفد الحوثي إما فشل في التفاوض بحسن نية أو لم يحظ بتأييد قيادته السياسية. واستغل الحوثيون في سبتمبر ٢٠١٤ فرصة المظاهرات الشعبية ضد أسعار الوقود للاستيلاء على السلطة بالقوة. في فيفري ٢٠١٥، سيطروا على صنعاء بالكامل. وقد قدم صالح، وهو خصم الحوثيين السابق، مساعدة حاسمة في هذا الجهد.

على الأرجح، الأمر الذي أدى إلى زيادة الضغينة ضده، مما أدى لدفعه جانبا لحساب منصور هادي في عام ٢٠١١، فقد أغضب صالح داعميه السعوديين السابقين عن طريق مواءمة نفسه مع القوات المسلحة الموالية له مع الحوثيين، الذين عارضهم بشدة سابقا بمساعدة سعودية لسنوات عديدة (صالح بدوره قتل على يد الحوثيين في ديسمبر ٢٠١٧، عندما حاول التحول بين الجانبين مرة أخرى والانضمام إلى القتال السعودي ضد الحوثيين).

كان الهدف المعلن للحملة العسكرية التي قادتها السعودية والتي بدأت في مارس ٢٠١٥ هو إعادة حكومة منصور هادي المعترف بها دوليا والتي أصبحت الآن منفية إلى صنعاء. ما دفع المملكة المتحدة والولايات المتحدة بوضع قرار يوفر غطاء للمملكة العربية السعودية من خلال مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (روسيا امتنعت عن التصويت). بحيث طالب القرار ٢٢١٦ بأن يقوم الحوثيون "فورا وبلا شروط" بسحب قواتهم من جميع المناطق التي استولوا عليها. والتخلي عن الأسلحة التي تم الاستيلاء عليها من الدولة "ووقف جميع الأعمال التي هي حصرا في يد وسلطة الحكومة الشرعية في اليمن".

لقد طالب القرار ٢٢١٦ بالاستسلام غير المشروط لحركة أثبتت مرارا وتكرارا قدرتها العسكرية على الصمود. فبدلا من تقديم صيغة تفاوضية من أجل إنهاء النزاع، أصبح القرار ٢٢١٦ بمثابة أداة غير مفيدة في أيدي السعوديين والإماراتيين: فإذا لم يؤكد مبعوث الأمم المتحدة على سبيل المثال على شروط القرار بشكل كاف، فإن السعوديين والإماراتيين سيعتبرون أنه يتعاطف مع الحوثي. وإذا أكد المبعوث على شروط القرار ٢٢١٦، من ناحية أخرى سيزيد من الشكوك الحوثية ويستفز مقاطعة الحوثي لاجتماعات الأمم المتحدة. وعليه إذا قررت المملكة العربية السعودية إنهاء العمليات العسكرية، فعلى مجلس الأمن أن يصدر قرارا جديدا يدعم هذا القرار، والذي من شأنه أن يمنح غريفيث وفريقه الأممي تفويضا أكثر واقعية للمحادثات.

تقدير الخسائر

بعد ثلاث سنوات ونصف، لا تزال أهداف التحالف الذي تقوده السعودية بعيدة المنال، بينما تتدهور الأوضاع في اليمن: الوضع الإنساني يزداد سوءا، انتشار المرض، كما أن الحوثيون أكثر ترسخا من أي وقت مضى، والنفوذ الإيراني في تزايد. وعليه فاليمن بحاجة ماسة إلى مفاوضات بحسن نية بشأن ترتيبات سياسية وأمنية طويلة الأجل. في حين يعتبر الدعم من بومبيو وماتيس للمحادثات السياسية التي ترعاها الأمم المتحدة تطور مرحب به.

لكن المفاوضات لن تتفوق على الكارثة الإنسانية القادمة أو تشتت انتباه العالم عن سلوك المملكة العربية المشكوك فيه في هذه الحرب. إن المخاطر الأمنية التي تتعرض لها المملكة العربية السعودية من ميليشيا شبيهة بمهارات حزب الله المتطورة والوجود العسكري الإيراني المتنامي على الجانب السعودي من الحدود واضحة وأكثر حدة مع استمرار الحرب. وعليه فوقف إطلاق النار السعودي الأحادي الجانب سينقذ الأرواح ويمكنه تغيير أحداث الحرب للتركيز على التهديدات الحقيقية. لكن من غير المرجح أن تقوم المملكة العربية السعودية بهذا التحرك ما لم تثبت الولايات المتحدة لها أن استمرار الحرب سيؤدي إلى تكاليف بالغة للعلاقة بين البلدين.

الاتفاق النووي وبرنامج إيران الصاروخي في الميزان الأوروبي

صابر كل عنبري ـ عربي ٢١ ـ ٢٠١٨/١٢/٩

في أول كانون الأول/ديسمبر غرّد وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو عما وصفه باختبار إيراني لصاروخ بالستي متوسط المدى قادر على حمل رؤوس حربية متعددة، يصل مداه إلى أجزاء من أوروبا وأنحاء الشرق الأوسط منتهكا قرار ٢٢٣١ لمجلس الأمن، حسب قوله.

رد عليه، المتحدث باسم الخارجية الإيرانية في اليوم التالي دون أن ينفي أو يؤكد التجربة الصاروخية، قائلا: "ليس هناك أي قرار دولي يمنع برامج إيران الصاروخية أو تجاربها الصاروخية"، مؤكدا أن "برنامج إيران الصاروخي دفاعي، ويخطط له حسب احتياجات الدولة".

من المفارقة والطرافة هنا أن مايك بومبيو تحدث عن انتهاك إيران لقرار ٢٣٣١ المكمل للاتفاق النووي، بينما الإدارة الأمريكية نقضت بالكامل هذا القرار بانسحابها من الاتفاق، بالتالي بغض النظر عن أن التجارب الإيرانية تنتهك هذا القرار أم لا، فإنه لا يعقل أن يتحدث الوزير الأمريكي عن قرار نقضته واشنطن ولم تعد طرفا في الاتفاق الذي أوجده.

التماهي الأوروبي

لم تمر أيام معدودة على الإعلان الأمريكي، حتى اتخذت فرنسا وبريطانيا الشريكتان في الاتفاق النووي مواقف حادة، تماشيا مع السياسة الأمريكية تجاه البرنامج الصاروخي الإيراني. ثم بعد أن وصفت باريس ولندن التجارب الصاروخية الإيرانية بأنها "استفزازية وتتناقض مع قرار ٢٣٣١ وذات طابع تهديد"، طالبتا بعقد اجتماع مغلق لمجلس الأمن للتباحث حول ذلك، والذي انتهى دون أن يصدر عنه بيان.

يأتي هذا الحماس الأوروبي بينما لم يحدث مثله بعد أن انسحبت الولايات المتحدة الأمريكية من الاتفاق النووي في الثامن من أيار/مايو الماضي. فلم تطلب أوروبا اجتماعا لمجلس الأمن لدراسة انتهاك القرار نفسه بفعل هذا الانسحاب، ولم تتخذ مواقف صارمة بهذه الطريقة ضد واشنطن.

واكتفت الترويكا الأوروبية بتصريحات داعمة للاتفاق وضرورة الإبقاء عليه وسط انتقادات "خجولة" للموقف الأمريكي، لم ترق إلى مستوى انتقاداتها الحادة للبرنامج الصاروخي الإيراني.

ثم أنه منذ ٧ أشهر على الإنسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي وعودة العقوبات الأمريكية على مرحلتين، لم تفعل أوروبا شيئا يذكر يعكس ترجمة عملية لمواقفها الكلامية يعوض عن الخسائر التي تسبب بها الموقف الأمريكي من الاتفاق لطهران.

والإجراء العملي الذي وعد به الأوروبيون وهو إنشاء قناة مالية (SPV) لمواصلة التجارة مع إيران وتمكين الأخيرة من جني بعض مكاسبها الاقتصادية من الاتفاق النووي لم ير النور بعد، ما دفع كبير المفاوضين الإيرانيين عباس عراقجي قبل عدة أيام إلى القول إن مكاسب طهران الاقتصادية من الإتفاق النووي اقتربت من الصفر.

لا يخفى أن مسؤولين إيرانيين على رأسهم مرشد الثورة حذر عدة مرات من الاعتماد على الموقف الأوروبي، مؤكدا أنه لا يثق بالأوروبيين، لكنه في الوقت ذاته لم يمانع من العمل معهم بهذا الصدد.

توافق كامل

في الحقيقة أوروبا تشترك مع إيران في قضية واحدة، وهو الاتفاق النووي، ولها دوافعها المختلفة عن الدوافع الإيرانية في ضرورة الحفاظ على هذا الاتفاق، لكن ثمة توافق كامل في الرؤى بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية حول قضايا أخرى متصلة بإيران مثل دورها الإقليمي، وبرنامجها الصاروخي، والموقف من الصراع في فلسطين.

على وقع ذلك، أصبح الاشتراك الوحيد في وجهات النظر الإيرانية–الأوروبية ضحية الخلافات بينهما في تلك القضايا المتعددة، ما حال دون أن تترتب أفعال على الموقف الأوروبي الداعم للاتفاق النووي.

عليه، ليس صحيحا اعتبار خلافات أوروبا مع بعض الرؤساء الأمريكيين مثل الرئيس ترامب حول بعض القضايا، بأنها تمثل شرخا استراتيجيا بين الحليفين. الأوروبيون رغم امتعاضهم من سلوكيات أمريكية على الساحة الدولية، لكنهم مازالو ينظرون إلى واشنطن كشريك استراتيجي، فالسياسة الخارجية الأوروبية منذ الحرب العالمية الثانية إلى اليوم إن لم تكن تابعة للسياسات الأمريكية، تنسجم معها بشكل شبه كامل.

والسبب أن مصالح أوروبا السياسية، والأمنية والاقتصادية تتشابك مع المصالح الأمريكية، بينما تتعارض تلك المصالح مع إيران، بالتالي لا يريد الأوروبيون أو لا يستطيعون الوقوف ضد الولايات المتحدة والاصطفاف مع طهران في آن واحد.

نعم، صحيح أن أوروبا لا تريد أن ينهار الإتفاق النووي، لكنها في الوقت نفسه لا تريد أو تعجز عن تقديم ما هو المطلوب لتمكين إيران من جني مكاسبها الاقتصادية من الصفقة النووية.

يبدو أن الأوروبيين على قناعة أنه اذا ما قدموا دعما جادا لإيران في هذا الخصوص، من شأنه ذلك يبطل مفعول العقوبات الأمريكية أو يقلل آثارها بشكل كبير، لأنهم سيخسرون ورقة ضغط على إيران في القضايا الخلافية من جهة، وستواصل طهران طريقها دون أي عناء من جهة أخرى.

أوروبا لا تريد أن ينهار الإتفاق النووي، لكنها في الوقت نفسه لا تريد أو تعجز عن تقديم ما هو المطلوب لتمكين إيران من جني مكاسبها الإقتصادية من الصفقة النووية.

بالتالي يمكن القول إن أسباب تأخر أوروبا في تنفيذ وعودها لإنقاذ الاتفاق النووي لا تقتصر على الضغوط الأمريكية وتشابك المصالح مع واشنطن، فعلى ما يبدو فإن الأوروبيين ينتظرون أن تفعل العقوبات مفعولها على أمل أن تجبر إيران على الجلوس على طاولة التفاوض بشروط أمريكية علنية وأخرى أوروبية غير معلنة.

ولهذا، فإن مكاسب إيران في الاتفاق النووي باتت تقتصر على المصالح السياسية فحسب دون الاقتصادية التي اقتربت من الصفر إلى حد كبير، ويبدو أن تلك المصالح السياسية هي التي منعت طهران إلى اليوم من تنفيذ تهديداتها بالانسحاب من الإتفاق النووي، لأنها لا تريد أن تدفع بذلك الأوروبيين إلى الاصطفاف مع الأمريكيين سياسيا، ما يخلق اجماعا عالميا ضدها وتتدهور الأمور أكثر فأكثر.

خلاصة القول: إن أولوية أوروبا اليوم في التعامل مع إيران ليست تقديم دعم عملي للاتفاق النووي بما يساعدها على تحصيل منافعها الإقتصادية من هذا الاتفاق، وإنما أولويتها هي متابعة قضايا خلافية صاروخية أو إقليمية عبر الضغط غير المباشر على طهران. يؤكد ذلك رجوع أوروبا سريعا إلى مجلس الأمن ما إن سمعت من الأمريكيين أن إيران نفذت تجربة صاروخية بالستية، وكذلك مماطلتها في تنفيذ تعهداتها بموجب الاتفاق النووي.
كما أن التردد الأوروبي في تنفيذ تلك التعهدات والوعود والتركيز على قضايا أخرى يبعث برسالة إلى الإيرانيين مفادها أنه إذا كنتم تريدون تحصيل منافع الإتفاق النووي يجب حل تلك القضايا أولا.